تاريخ الحياة النيابية في العراق

ملف خاص (1)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

ملحق اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1730) السنة السابعة
الاثنين (22) شباط 2010

6

الصحافة والصراع النيابي في العراق

الأرشاد

نظام نادي الارشاد

النظام الداخلي

الحياة النيابية في العراق

الاعماق والبواكير

رفعة عبد الرزاق محمد

العراق، بلد الحضارة والتراث الانساني الخالد، وفيه نشأت اقدم المحاولات الانسانية لتنظيم الحياة من حقوق وواجبات، فصدرت اقدم الشرائع فاذا كانت شريعة حمورابي قد اخذت حقها من الخلود في الذاكرة الانسانية فقد كشف المنقبون في الاربعينيات من القرن المنصرم عن شريعة سبقت شريعة حمروابي باكتر من مئة وخمسين عاما، هي شريعة (لبث -عشتار) غير ان ذلك الاكتشاف لم تدم الفرحة به ففي السنة التالية (١٩٤٨) اكتشف العلامة طه باقر ، الاثاري العراقي الكبير في تل حرمل لوحين يدلان على ان شريعة اخرى اقدم من شريعة (لبث -عشتار) وقد سميت بشريعة (أشنونا) نسبة الى المملكة التي شرعت تلك النصوص

وهكذا فأن ارض العراق شهدت أولى المحاولات الانسانية لأصدار الشرائع التي تنظم حياة الناس وتحمي حقوقهم وتحدد واجباتهم.. على ان اهم ما في ذلك ما يتصل بحديثنا عن الحياة النيابية في العراق، ان يذكر كتاب ششهير في بابه هو كتاب (من الواح سومر) لصموئيل كريمر ان يظهر في العراق اول برلمان في تاريخ البشرية فمن خلال قراءة الالواح التاريخية المكتشفة والتي كانت بمثابة سجل لمجلس سياسي انعقد قبل خمسة الاف عام، ورد فيه ان اول برلمان معروف في تاريخ الانسان المكتوب قد التأم في جلسة في حدود ثلاثة الاف عام قبل الميلاد وقد كان مجلسا مكونا من مجلسين للشيوخ وللعموم أي مجلس للاعيان واخر للنواب، وعندما عرض الملك قضية الحرب على المجلس الاول كان الرأي بجانب السلم فلم يقتنع الملك بذلك وعرض الامر بعد ذلك على مجلس العموم فاعلن هذا المجلس الحرب من اجل الحرية وصادق الملك على قراره.

وهكذا شهدت تلك البلاد المعروفة قديما بأسم سومر الواقعة بين نهري دجلة والفرات انعقاد اول مجلس سياسي معروف وذلك في الالف الثالث قبل الميلاد، فلا غرو ان تكون حضارة سومر هي ارقى الحضارات الانسانية في ذلك العهد من تاريخ البشرية.

لم يعرف العراقيون الانتخابات النيابية الا في اواخر العهد العثماني وبعد ان اعلن الدستور للدولة العثمانية عام ١٨٧٦ وقد سميت هذه المرحلة بالمشروطية لأنها حاولت ان تقضي على نظام الحكم المطلق وان تجعل حكم السلطان العثماني مشروطا بمراعاة القيود المقررة في القانون الاساسي او الدستور وكما كان العراق جزءا من الدولة العثمانية فقد سرى العهد الدستوري عليه مثل باقي ارجاء هذه الدولة، وبموجب هذا الدستور كان مجلس الامة يتألف من هيئتين تسمى احداهما هيئة الاعيان يعين اعضائها مدى الحياة، والثانية تسمى مجلس المبعوثان ينتخب اعضائها من بين الناسن ولابد من القول ان هذا الانجاز الفريد في تاريخ الدولة العثمانية كان ثمرة جهود نخبة من احرار الدولة العثمانية برئاسة مدحت باشا الصدر الاعظم في هذه الفترة. وقد اتفق مع السلطان عبد الحميد الثاني قبل مبايعته على اصدار دستور للدولة العثمانية يجاري التطورات السياسية العالمية، ومن الطريف ذكره ان احد اعضاء مشروع الدستور العثماني كان عراقيا من اصول كردية هو السيد محمد امين أفندي الزند، اذ كان عضوا في مجلس شورى الدولة وقد ولد في بغداد ونشأ فيها فسمي بمحمد أمين الغدادي، وكان قد عين مفتيا ببغداد قبل ذهابه الى عاصمة الدولة العثمانية وتعينه عضوا في مجلس الشورى ثم عضوا في مجلس الاعيان في دورته الاولى وتوفي عام ١٨٩١...غير ان انتخابات مجلس المبعوثان التي جرت لأول مرة لم تكن انتخابات بالمعنى الدستوري الصحيح، ففي كل ولاية من الولايات العثمانية انتخبت المجالس البلدية فيها النواب ولم ينتخبهم الناس وذلك لعدم وجود قانون الانتخابات الخاص بمجلس المبعوثان اذ شرع هذا القانون فيما بعد، وقد انتخب

عن ولاية بغداد ثلاثة نواب وعن ولاية البصرة نائبان وعن ولاية الموصل نائب واحد وكما يلي:
نواب بغداد: رفعت بيك وهو جد ناجي شوكت رئيس الوزراء في العهد الملكي.
عبد الرزاق الشيخ قادر، عميد اسرة تجارية كبيرة في بغداد.
مناحيم صالح دانيال وهو ثري يهودي
نواب البصرة: عبد الرحمن الزهير ومحمد العامر.
نائب الموصل: عبد الرحمن وصفي بيك آل شريف.
وقد عقد البرلمان اجتماعه الاول في ١٩ اذار عام ١٨٧٧ وكان اجتماعه الثاني في ١١ كانون الاول من العام نفسه.
وفي ١٤ شباط من عام ١٨٧٨ وصدرت الادارة السلطانية بوقف العمل بالدستور وتعطيل البرلمان الى اجل غير مسمى وامتد هذا الاجل الى عام ١٩٠٨ حين وقع الانقلاب الدستوري بقيادة (جمعية الاتحاد والترقي) واعلن عن عودة العمل بدستور عام ١٨٧٦ وصدرت الاوامر بانتخاب النواب لمجلس المبعوثان واطلقت الحريات العامة ودخلت الدولة العثمانية في عهد جديد هو العهد الدستوري الثاني..
فوجئ العراقيون باحداث الحركة الانقلابية في عاصمة الدولة العثمانية وجذب انتباههم الشعارات التي رفعها الانقلابيون وهي (الحرية، العدالة، المساوات) يقول توفيق السويدي في مذكراته، ان اهل العراق كانون لايعرفون يومذاك شيئا عن تلك المفاهيم ولا يحيطون حتى بجزء من معانيها والمفهوم الوحيد الذي كان ظاهرا لدى الجمهور هو ان هذا العهد الجديد سيجعل المسلم وغير المسلم سواسية وانه سيحد من سلطة الخليفة عبد الحميد وهذا ما لايرضاه احد منهم... وتذهب الدراسات التاريخية الحديثة الى ان استقبال الناس للعهد الدستوري كان على غاية كبيرة من الفرح والحماسة، ولم يكن هذا نتيجة وعي دستوري بقدر ما كان وسيلة للتخلص من الحكام المستبدين، وكان هناك بعض من هذا الوعي فقد تركز في بغداد اكثر من أي مكان اخر في العراق.. وان هذا الوعي لم يكن يعني شيئا من مفاهيم الديمقراطية التي عرفها العراقيون بعد الحرب العالمية الاولى ، وكل ما يعنيه الدستور لهم هو القضاء على الفساد المستشري بين اركان الولايات واستكمال وسائل النهوض في جميع انحاء البلاد..
في وسط هذا الجو جرت الانتخابات النيابية لمجلس المبعوثان في خريف عام ١٩٠٨ وفق قانون الانتخابات ، وقد تمكنت جمعية الاتحاد والترقي التي قامت بالانقلاب الدستوري من الحصول على الاكثرية النيابية..
كتب اسماعيل الواعظ الذي شهد بنفسه انتخابات عام ١٩٠٨ فقال: (وصار لهذه الانتخاب شأن عظيم لأنه كان حراً بتمام معنى الكلمة حتى ان الوالد انتخب عن بغداد من بغداد)..وفاز بهذه الانتخابات التي انتهت في تشرين الثاني عام ١٩٠٨ عن مناطق العراق كل من:اسماعيل حقي بابان وعلي علاء الدين الالوسي وساسون حسقيل من بغداد.. وشوكت رفعت ومصطفى الواعظ عن الديوانية.. وعبد المهدي الحافظ عن كربلاء وطالب النقيب واحمد الزهير عن البصرة، ورأفت السنوي وخضير لطفي عن المنتفك، ومحمد علي فاضل وداود يوسفاني عن الموصل، وملا سعيد كركوكلي عن السليمانية، وعلي الحاج مصطفى قيردار وصالح النفطجي عن كركوك، وعبد المحسن السعدون وعبد المجيد الشاوي عن العمارة..
وفي ٣١ اذار عام ١٩٠٩ قامت في استانبول حركة رجعية ضد الدستور وزحف الجيش الذي تتبع قياداته جمعية الاتحاد والترقي ومقرها سلانيك الى العاصمة لاخماد هذه الحركة فنجح وخلعت الجمعية السلطان عبد الحميد الثاني لاتهامه بتشجيع الحركة الرجعية ونصب خليفة آخر هو السلطان محمد رشاد.. وكان الجيش الذي قام بأخماد الحركة تحت قيادة ضابط بغدادي هو محمود شوكت الذي اصبح فيما بعد رئيسا للوزراء.. وبعد هذه الاحداث التي وطدت سلطة الاتحاديين بدأت جمعية الاتحاد والترقي تتجه في سياستها اتجاها تركيا عنصريا، حتى انها اعلنت سياسة ما يسمى بالتتريك للعثمانيين من غير الاتراك ففرضت عليهم تعلم التركية والتخاطب بها، واتبعت الحكم المركزي مما خيب امال القوميات الاخرى ومنهم العرب فبدأوا يغيرون اراءهم وحماسهم لذلك العهد..وانعكس ذلك بجلاء في مجلس المبعوثان، حيث ظهر اتجاه عربي في داخله واعلن قيام حزب عربي أؤسست له الفروع في جميع الولايات العربية وكان من بين اعضائه محمد علي فاضل وعبد المهدي الحافظ ومهدي اليوسفاني، وبسبب السياسة العنصرية الخرقاء التي تمادى الاتحاديون في نهجها استقال بعض اعضاء جمعيتهم وأتصلوا بنواب حزب معارض هو (الحر المعتدل) وأنضم اليهم نواب مستقلون فأسسوا حزب (الحرية والائتلاف) انضمت اليه الجماعات المعارضة في مجلس المبعوثان، ودعا هذا الحزب الى الحكم اللامركزي ما دفع النواب العرب وغيرهم الى تأييده، وكان نائب البصرة طالب النقيب من اشد النواب تحمساً له..
وبهذا شهدت اواخر عام ١٩١١ حركة سياسية ذات طابع عربي معارض للاتحاديين كان لها دورا واضحا في الانتخابات النيابية المقبلة.. وبسبب زيادة حدة المعارضة في مجلس المبعوثان فكر الاتحاديون بحل المجلس واجراء انتخابات جديدة وابتدعوا حيلة دستورية ادت الى صدور الادارة السلطانية بحل المجلس في ١٨ كانون الثاني من عام ١٩١٢ على ان تجري الانتخابات خلال ثلاثة اشهر للمجلس الجديد..
وفي اوائل شباط من تلك السنة بدأت الانتخابات الجديدة وهي الاولى التي تشهد صراعا حزبيا بين الاتحاديين الماسكين بالسلطة وحزب الحرية والائتلاف المعارض لهم وبالرغم من صدور الاوامر السرية لانتخاب من يريدهم الاتحاديون بالاكراه.. فقد شهدت تلك الايام حركة سياسية عربية معارضة بشكل يدعو للاعجاب..
كانت صحف بغداد تدعو بوضوح الى ذلك مثل جريدة الرياض لصاحبها سليمان الدخيل،ومحررها ابراهيم حلمي العمر وجريدة صدى بابل لصاحبها داود صليوه التي دابت على فضح اساليب السلطة لتزوير الانتخابات..
كانت دعاية المرشحين للانتخابات تتم انذاك اما بواسطة توزيع البيانات الشخصية على الاهالي او ارسال الخطباء الى الاسواق لبيان صفات المرشح ودعوته، تقول احدى صحف بغداد عن ذلك (اما في بلادنا فلم تزل على باب الرقى تتقدم للدخول فيه تدريجيا وهي تظن انها وصلت اليه دفعة واحدة فيقوم المرشح مناديا على نفسه بالاهلية منكرا على الغير صفات المبعوثية وينبري الثاني قائلا.. لاتصلح للنيابة الا لي ولايليق ذلك المنصب الا بي..وقد استعملت السلطة الاتحادية الوسائل العديدة في توجيه الانتخابات لصالحها في الولايات المختلفة، ومنها ولاية بغداد.. حتى ان الوالي جمال بك الذي لقب بالسفاح فيما بعد امر بسجن كثير من مختاري المحلات لأنهم لم ينفذوا اوامره بانتخاب المرشح اسماعيل حقي بابان، غير ان الامر اختلف في ولاية البصرة بسبب نفوذ طالب باشا النقيب وسطوته، فأصبحت البصرة قلعة للائتلافيين الذين فازوا بأصوات هذه الولاية..وكما كان متوقعا فقد اظهرت النتائج فوزا ساحقا للاتحاديين في هذا المجلس الذي لم يمتد عمره سوى بضعة اشهر فقد عقد اجتماعه الاول في ٤ ايار عام ١٩١٤ وصدرت الارادة بحله في السابع من اب في العام نفسه، ولايفوتنا ان نذكر ان من مشاهير نواب العراق في هذا المجلس كان السيد طالب النقيب والشاعران معروف الرصافي وجميل صدقي الزهاوي ..
وفي اب عام ١٩١٢ ورد الى العراق الامر الصادر من وزارة الداخلية لاجراء لانتخابات للمجلس الجديد الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني لافتتاحه.. وقد بدأت حركة الانتخابات بدعوة دائرة البلدية في بغداد المختارين والائمة من جميع المحلات لتدوين اسماء المرشحين، وقد جرت الانتخابات في جو اكثر هدوءا بسبب ابتعاد الاتحاديين عن المؤازرة الحيادية التي شكلها احمد مختار باشا، غير ان اندلاع الحرب بين الدولة العثمانية ودول البلقان أدت الى تأجيل عملية الانتخابات، الا ان نتائج الانتخابات في كل من البصرة والعمارة ظهرت قبل وصول قرار التأجيل..
اخذت الحرب البلقانية تسير الى غير صالح الدولة العثمانية.. وانتهز الاتحاديون ذلك فدفعوا بمؤيديهم للتظاهر بعنف مطالبين باستقالة الوزارة ، فكان لهم ذلك فتشكلت وزارة محمود شوكت باشا الضابط الاتحادي الشهير ليعود الاتحاديون الى السلطة بكل قوتهم واستغلوا مصرع رئيس الوزراء في حزيران عام ١٩١٣ لضرب قضية القوى المعارضة لهم في العاصمة والولايات العثمانية، ولم تجر الانتخابات لمجلس المبعوثان الا في اواخر عام ١٩١٣ واوئل ما تلاها، ولم يسمح لأية حركة سياسية بالاشتراك فيها سوى جمعية الاتحاد والترقي المساكة بزمام السلطة بكل قوة.. وهكذا فاز مرشحوا السلطة في معظم انحاء العراق عدا لواء البصرة بسبب سطوة السيد طالب النقيب ونفوذه.. وعندما ارادت الدولة عدم المصادقة على مضبطة انتخاب نواب البصرة هدد هؤلاء بالانسحاب جميعا، فعدلت السلطة عن موقفها..
لقد كانت تلك اخر انتخابات برلمانية مارسها العراقيون في العهد العثماني، وبدأت اخبار المجلس الاخير تتلاشى تدريجيا لتحل محلها اخبار الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ولم يعد الناس يهتمون باخبار النواب وما يحدث في مجلس المبعوثان بقدر اهتمامهم باخبار الحرب التي دخلتها الدولة العثمانية، وكان ما كان من انهيار هذه الدولة التي ظهرت بوادرها منذ عقود فسماها الغربيون بالرجل المريض، ليصبح العراق تحت سيطرة الاحتلال البريطاني وتبدأ صفحة جديدة من تاريخه.. اما نواب الدورة الانتخابية الاخيرة لمجلس المبعوثان من العراق، فقد برز منهم الشاعر جميل صدقي الزهاوي بمواقفه المثيرة والطريفة.. وتوفيق الخالدي وساسون حسقيل، وعبد المجيد الشاوي، وعبد الكريم فهد السعدون شقيق عبد المحسن السعدون، وخالد سليمان، ومن الغريب ان ينتخب عن الديوانية رجل ليست له صلة بالديوانية او العراق وهو علي حيدر مدحت باشا.. فقد كان هذا الرجل تركيا لا يعرف العربية ، وقد سخرت احدى الصحف من ذلك قولها (الغريب ليس ان لايعرف اهل الديوانية اللغة التركية، ولكن الغريب ان يكون نائبا عنهم لايعرف العربية) ..وبعد فأن الحياة النيابية في الدولة العثمانية والتي عرفها العراقيون وعدت اول ممارسة لهم بهذا الامر، ولم تكن الا فكرة غريبة بعض الشيء عن اذهانهم..وقد اقتبستها الدولة العثمانية من الغرب.. ولم يكن العالم العربي او الاسلامي يعرف خلال تاريخه الطويل شكلا من أشكال النظام الدستوري الغربي، ولم تكن لشعوب الدولة العثمانية تجربة سابقة لذلك.. غير انها كانت بداية ولو مشوهة للحياة النيابية التي ظهرت بكل عنفوانها بعد تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي.

**كانت صحف بغداد تدعو بوضوح الى ذلك مثل جريدة الرياض لصاحبها سليمان الدخيل،ومحررها ابراهيم حلمي العمر وجريدة صدى بابل لصاحبها داود صليوه التي دابت على فضح اساليب السلطة لتزوير الانتخابات..
كانت دعاية المرشحين للانتخابات تتم انذاك اما بواسطة توزيع البيانات الشخصية على الاهالي او ارسال الخطباء الى الاسواق لبيان صفات المرشح ودعوته، تقول احدى صحف بغداد عن ذلك (اما في بلادنا فلم تزل على باب الرقى تتقدم للدخول فيه تدريجيا وهي تظن انها وصلت اليه دفعة واحدة فيقوم المرشح مناديا على نفسه بالاهلية منكرا على الغير صفات المبعوثية وينبري الثاني قائلا.. لاتصلح للنيابة الا لي ولايليق ذلك المنصب الا بي..**

الزهاوي

الرصافي

عبد المحسن السعدون

طالب النقيب

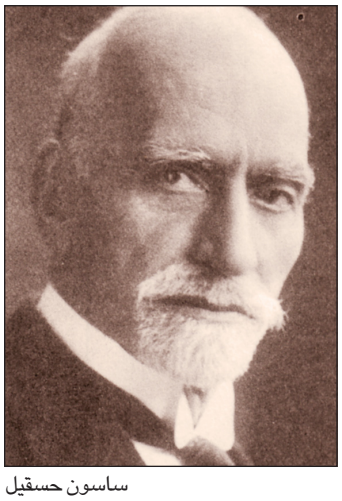
ساسون حسقيل

المجلس النيابي في العراق عامي 1925 - 1958

حصلت (المدى) على قائمة طويلة، باسماء اعضاء المجالس النيابية في العراق منذ انبثاق الحياة النيابية عام ١٩٢٥ الى انتهائها في تموز عام ١٩٥٨، ولطول القائمة يتعذر نشرها كاملة، ونكتفي في هذا الملف ننشر اعضاء اسماء اعضاء المجلس النيابي الاول والمجلس النيابي الاخير، وقد شهد العراق في هذا العهد ست عشرة دورة انتخابية، بدأت الاولى بعد سن القانون الاساسي العراقي وصدور القانون الذي ينظم الحياة البرلمانية عام ١٩٢٤.

×الدورة الانتخابية الاولى

بدأت هذه الدورة في السادس عشر من تموز عام ١٩٢٥ وانتهت في ٢٨ كانن الثاني عام ١٩٢٨.. وفيما يأتي اسماء نوابها:

لواء بغداد:

احمد الداود، امين الجرجفي ، حمدي الباجه جي، ساسون حسقيل، رشيد عالي الكيلاني ، عبد الحسين الجلبي، عبد الرزاق منير، فخري الجميل ، الشيخ محمد رضا الشبيبي، ناجي السويدي، نعيم زليخة ، يوسف غنيمة ، ياسين الهاشمي.

لواء البصرة:

روبين سوميخ ، عبد الرحمن النعمة، عبد المحسن السعدون، عبود الملاك ،الدكتور سليمان غزالة، كاظم الشمخاني، محمد امين باشا اعيان، سعيد عبد الواحد ، مصطفى الطه.

لواء الموصل:

ابراهيم كمال، اسحق افرايم، ثابت عبد النور، حازم شمدين، رؤوف اللوس، سعيد ثابت، ضياء شريف، علي الامام، نور البريفكاني ، هبة الله المفتي، يوسف الخوري، أرشد العمري.

لواء اربيل:

ابراهيم يوسف، اسماعيل راوندوزي ، داود الحيدري، صبيح نشأت، عبد الله مخلص.

لواء السليمانية: احمد مختار عثمان، امين زكي، محمد صالح، مرزه فرج.

لواء الحلة:

رؤوف الجادرجي ، سلمان البراك، عبد اللطيف الفلاحي، عمران الحاج سعدون، مزاحم الباجه جي.

لواء المنتفق (الناصرية): خيون العبيد، صكبان العلي، عبد الغني حمادي، عبد الله الفالح السعدون، السيد عبد المهدي، محمد باقر الشبيبي، محمود رامز، موحان الخير الله.

لواء الرمادي:

رشيد الخوجة، عبد المجيد الشاوي، علي السليمان، محمود صبحي الدفتري.

لواء الديوانية:

رشيد خطاب، سلمان الظاهر، عبادي الحسين، علوان الياسري، كاطع العوادي، محسن ابو طبيخ ، نافع الملاك، مصطفى السنوي، مظهر الحاج صكب، ناجي صالح.

لواء ديالى:

الياس النقيب، حكمت سليمان، داود النقيب، نصرة الفارسي.

لواء العمارة:

سلمان المنشد ، علوان الجنديل، محمد الخليفة، ياسين العامر.

لواء كركوك:

سعيد حسين، حبيب الطالباني، رفيق خادم السجادة، نشأت ابراهيم.

لواء كربلاء:

كاظم السيد سلمان، عبد المحسن شلاش.

لواء الكوت: احمد حالت، محمد الحبيب ، سعيد خضر، عبد الله الياسين.

×الدورة الانتخابية الاخيرة (السادسة عشرة)

صدرت الارادة الملكية بحل المجلس النيابي في ٢٧ اذار عام ١٩٥٨ بحل المجلس النيابي المنتخب عام ١٩٥٤، وذلك لأعلان الاتحاد العربي الهاشمي، بين العراق والاردن، واندماج القيادتين السياستين في البلدين، وجرت انتخابات نيابية جديدة، وعقد المجلس الجديدة اولى جلساته في ١٠ ايار عام ١٩٥٨ ، وانتهى عهد هذه الدورة بقيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ التي اسقطت النظام الملكي ومؤسساته الدستورية ، وفيما يأتي اسماء نوابه:

لواء بغداد:

عبد الكريم كنة، حسام الدين جمعة، جميل عبد الوهاب، حسن جواد، برهان الدين الكيلاني، صادق البصام، ضياء جعفر، عبد الحسين الدوري، عارف السويدي، عبد الكريم الازري، نديم الباجه جي، اسماعيل الغانم، عبد المجيد القصابن عبد الامير السعدي، رشدي الجلبي، عبد الرسول الخالصي، باقر سركشك ، عبد الله القصاب ، خميس الضاري، غازي علي الكريم، عبد الرزاق الدهان ، علاء الدين الوسواسي، رزوق غنام، لطيف حكيم، عزت مراد الشيخ. ضاري علي الفياض.

لواء الموصل:

جمال المفتي، محمد الجليلي، سعدي علي، فيصل الدملوجي ، خضر خديدة، محمود الزيباري، خليل المفتي، ابراهيم الحمداني، احمد العجيل، نوري محمد البريفكاني، مصلح الدين النقشبندي، عبد القادر العاني، ديدار شمدين، آغا، محمد اليونس، متي سرسم، توفيق السمعاني، يوسف رسام، جميل الوكاع، يحيى قاسم.

لواء البصرة:

برهان الدين باشي اعيان، عبد الهادي البجاري، عبد اللطيف جعفر، حسين الفائز ، ابراهيم العقيل، احمد حامد النقيب، فوزي الخضيري، حميد الحمود ، احمد العامر، كامل الملاك، ادور جورجي.

لواء اربيل:

عز الدين الملا، زيد احمد عثمان ، ملا حويز حسن، صديق ميران، خضر احمد، سامي فتاح، محمود خليفة، علي الحاج احمد.

لواء السليمانية:

سعيد قزاز، علي كمال، جلال الجافن ابراهيم الحفيد، حسن الجاف، باير بابكر.

لواء الحلة:

عبد الوهاب مرجان، حسن المطيري، حمدان عداي، عبود الهيمص، عبد الرحمن جودت، غانم الشمران، عبد المنعم الرشيد، انور الجوهر، مخيف الكتاب، عبد الهادي الصالح.

لواء الناصرة (المنتفق):

رفيق عيسى ، عبد المجيد الخير الله، محمد جواد حيدر، فرهود الفندي، صكبان العلي، عبد المجيد محمود، ثعبان الخيون، حسن الخيون، فيصل المناع، سعدون المشلب، محمد المنشد، ثامر السعدون.

لواء كربلاء:

متعب محروث، كاظم احمد، عطية السيد سليمان، محمد مهدي الوهاب، محمد جواد الخطيب، عبد الحسين كمونه.

لواء الديوانية:

سوده الحسون، علي الشعلان ، محي حمندي، عزارة المعجون، شنشول حسن اغا، عبد الكاظم مرزوق، عبد الكاظم العطية، عبد العباس المزهر، عبد الامير الشعلان، اركان العبادي، عبد المهدي الياسري، كامل الغثيث، موجد الشعلان.

لواء العمارة:

فرحان العرس، فخري الطبقجلي، جاسم العوادي، زياد العسكري ، محمد العريبي، مجيد الخليفة، جثير المطلق، عبد الكريم الجوي.

لواء الكوت:

عبد الامير علاوي، يوسف الطواش ، عمر الخضيرين مزهر السمريد ، عبد الله الياسين.

لواء كركوك:

محمود بابان، سليمان بيات، نذير قيردار، كاكه حمه، محمود فهمي، داود الجاف، نجيب اليعقوبي، ابراهيم النفطجي، قسطنطين فتوحي.

لواء ديالى:

جميل الاورفلي، حبيب الخيزران، نهاد الزهاوي، راغب عبد الله، محمد فخري الجميل، عبد الحميد كاظم، عز الدين النقيب.

لواء الرمادي:محمد مشحن الحردان ، عبد الرزاق علي السليمان ، عبد الجبار الراوي ، عبد العزيز عريم، خليل كنو.

اعضاء المجلس النيابي العراقي في دورته الثانية

ذكريات ايام زمان

الجبهة الشعبية المتحدة في العراق
اكبر تجمع سياسي زاول المعارضة تحت قبة البرلمان

عبد القادر البراك

قرأت نسخة من مسودة رسالة الماجستير التي نالها الباحث المطلع الطالع خالد حسن جمعة من معهد البحوث والدراسات التابع لجامعة الدول العربية وهي تدور حول نشاط (حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق بين عامي (١٩٥١-١٩٥٤) وهي رسالة تدلل على السعي الحثيث والجهد المشكور والاتصال الدؤوب بكل ما لديه اية معلومات عن هذه المؤسسة السياسية التي ضمت اكبر عدد من الساسة الذين زاولوا المعارضة من تحت قبة البرلمان وعلى اعمدة الصحف الوطنية في فترة تمخض خطيرة من تاريخ العراق الحديث وكان العالم قد خرج وشيكا من القيود والاصفاد التي كانت تكبل الشعوب المغلوبة على امرها بسبب ظروف الحرب الكونية الثانية اولا ولحماية مؤخرة الجيش العراقي الذي ذهب الى معركة تحرير فلسطين ثانيا ليستقبل عهدا جديدا وعد اقطاب العالم الحر بأن تسعد الشعوب بما افتقدته من حرية وديمقراطية وتقدم.

×واذا كاتب الرسالة الشاب معذورا فيما قدمه من معلومات هي خلاصة جهده التي لم يقصر في بثها بالشكل الذي قدمها فيه، فان الاساتذة المشرفين على هذه الرسالة غير معذورين فيما لم يقوموا بتصحيحها وتصويبها او تنويه ما ورد فيها من هنات سوف لا اتطرق اليها بل اكتفي بان التمس من الطالب النجيب الذي وضعها ان لايقدمها الى الطبع والنشر قبل ان يعاود النظر فيها ويصحح ما وقع فيه من اوهام هي وليدة (حسن النية) وعدم معاصرته للاحداث التي ارتبط موضوع الرسالة بها، وليس من الانصاف التطرق الى ما وقع من غلط في مسودة كتاب قبل ان يطبع ويوزع على الفقراء بنطاق عام، ولكن ليس من الانصاف للتاريخ ان تترك الاخطاء في سرد احداثه على ما هي عليه من مجانية للصواب:

×ان موضوع (حزب الجبهة الشعبية في العراق) من المواضيع المهمة التي لم تنل ما تستحقه من عناية في الدرس والتحقيق والتعليل والتقدير، ومن هذا المنطلق ولكوني ممن رافقوا ميلاد هذا الحزب وكان لي دور الاشراف الفعلي على الجريدة الناطقة باسمه منذ تأسيسه الى ان بلغ الهزيع الاخير من عمره القصيرن وددت ان اسجل ما لا احسب ان بوسع غيري في الوقت الراهن قادرا على الافاضة فيه من (خلفيات) و(خفايا) هذا الحزب الذي تميز عن كل الاحزاب المؤسسة في العراق بأنه كان يستمد قوته من خارج حدوده وكانت عوامل انهياره وتصدعه تنبثق من داخل حدوده، فلقد كانت مواقف قادة الحزب على انفراد موضع اعجاب الناس ولكنهم كمجموع كانوا يؤلفون (شلالا متنافرة) تحاول بعضها تحطيم البعض الاخر بشكل خفي تارة وعلني تارة اخرى!

×وكانت خطب مزاحم الباجه جه، محمد رضا الشبيبي وصادق البصام، وعبد الرزاق الشيخلي، عبد الرزاق الظاهر،حسن عبد الرحمن وعبد الرزاق الحمود تضرب على الاوتار الحساسة لدى الشعب، كما كان لمقالات طه الهاشمي، عبد الجبار الجومرد، وعبد الرحمن الجليلي، ومحمود الدرة موضع التقدير والاعجاب لدى قرائها الذين كانوا يأملون ان تكون تلك الخطب والمقالات رصيدا لحزب يمكن ان يكتسب وضعا اكبر من الوضع الذي احتله في الوسط الاجتماعي والسياسي لكن هذا الحزب ولد وهو يحمل بوادر الانقسام في المدى القريب او البعيد.

×فلقد كانت العلاقات الطيبة بين اقطابه مصطنعة لانها تنطوي على الضغينة والمنافسة فصادق البصام ابعد عن الحكم بعد اشتراكه في وزارة مزاحم الباجه جي التي تألفت بعد الوثبة وقد اختلف الطرفان خلافا حادا ادى بالبصام الى الادلاء بتصريحات اغضبت الجهات العليا فحمل على الاستقالة من الوزارة وتقرر ان لايعود اليها والى الابد! وما يقال عن صادق البصام يصح قوله عن عبد الرزاق الشيخلي المسؤول عن تحرير جريدة الجبهة الشعبية لأن الشيخلي طرد من مجلس النواب في عهد وزارة الباجه جي فكيف تم التعاون بين البصام والشيخلي مع الباجه جي في الجبهة الشعبية؟ وكان البصام يحقد على الشيخ محمد رضا الشبيبي لان الاخير امتعض من الاول حين خلفه في وزارة المعارف بعد استقالته منها في وزارة الهاشمي عام ١٩٣٥ فضلا عن وجود اسباب خفية اخرى لهذه الجفوة بين الطرفين فكيف تم الانسجام بينهما، وكان البصام لا يرتاح لـ (عبد الرزاق الشيخلي) ولذيبان الغبان لمنافستهما له على اصوات الناخبين في منطقة باب الشيخ ولأنهما كانا يضايقانه منذ عهد الشباب لان المعاصرة تمنع المناصرة كما يقولون وما يقال عن النفور الواقع بين الذوات المشار اليهم اعلاه يصح قوله على المنافسة الحادة بين عبد الجبار الجومرد وبين عبد الرحمن الجليلي وبين كثير من اقطاب الجبهة فكيف استطاعوا الاستمرار الى الزمن القصير الذي استمروا فيه مع علم الجهات العليا) بوجود هذه (الثغرات) في صفوف قادة الحزب.

×اعود فاقول ان الجبهة الشعبية ولدت بتأثير من كامل الجادرجي الذي كان يريد ان يدعم الحزب الوطني الديمقراطي بحزب اخر يقوده سياسيون من ذوي النفوذ لدى الاوساط الشعبية فكان هو اللولب المحرك لنشاط نواب المعارضة الذين استقالوا استقالة جماعية لتأليف حزبهم هذا من جهة ومن جهة ثانية فأن صادق البصام اراد دفع طه الهاشمي بعد عودته الى العراق ليكون واجهة لتنظيم سياسي يوجهه البصام بالذان وكان يشجع البصام على ذلك صديقه الحميم الشيخ بلاسم الياسين فلقد كان حريصا على ان لايبتعد صديقه هذا عن الساحة بعد استقالته الانتحارية فحمله على ان يعمل، أي شكل كان لكي يستعيد مكانته السياسية، بل لعل الكثيرين لايعرفون ان الشيخ بلاسم الياسين هو الذي اشترى مطبعة لصادق البصام كي يتولى طبع جريدة اراد ان يصدرها قبل ان تصدر جريدة الجبهة الشعبية وقد طبعت جريدة الجبهة في هذه المطبعة الى ان استردها البصام ليطبع جريدته (الدفاع).

×وبعد فهذا غيض من فيض من تاريخ الجبهة الشعبية الذي اهمله المؤرخين فعسى ان يستفيد الباحثون من هذه المعلومات المتناثرة لوضعها في اطار علمي يكون نواة لدراسة جامعية مكملة للرسالة التي اصدرها الشاب خالد حسن جمعة حركت قرائتها في ذهني وذاكرتي حسب التداعيات والذكريات!

جريدة الاتحاد في عددها المرقم 53
في 15 **ايلول عام** 1987

حقائق عن الانتخابات النيابية في العهد الملكي

د.علياء محمد

عندما احتل الجنرال (مود) بغداد يوم ١١-اذار ١٩١٧ قال في بيانه المشهور الموجه الى العراقيين ان القوات البريطانية (جاءت محررة لا فاتحة) الا ان الايام التي تلت احتلال بغداد اكدت بما لا يقبل الشك ان وزارة المستعمرات البريطانية كانت تريد جعل العراق مستعمرة كسائر مستعمراتها في انحاء الكرة الارضية اما حكومة الهند البريطانية فكانت تريد الحاق العراق بها تحكمه كما تحكم القارة الهندية.استفتاء ولسن:

وعرف بلدنا اول عملية شبيهة بالانتخابات في عهد العقيد ارنولد تالبوت ولسن وكيل الحاكم المدني العام ونعني بها ما اشتهرت باسم استفتاء ولسن الذي وجهت فيه اسئلة الى العراقيين لأخذ رأيهم فيها وكانت الاسئلة محاولة ساخرة لربط العراق ببريطانيا وقد جرى الاستفتاء في يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ وعندما نعود بالذاكرة الى اوضاع البلد يوم ذاك بتفشي الامية الى صعوبة المواصلات وانعدام وسائل الدعاية الى غير ذلك عندما نتذكر ذلك ندرك فورا أنه استفتاء مزور في ظل احتلال عسكري كان يومها في عنفوان قوته وعنجهية انتصاراته على جميع جبهات الحرب العالمية الاولى.

قانون انتخاب النواب

وبعد ان تم تنصيب فيصل ملكا على العراق في ٢٣ اب ١٩٢١ كان عليه ان يعقد معاهدة بين العراق وبريطانيا وقد تم التوقيع عليها فعلا من قبل السيد عبدالرحمن النقيب رئيس الوزراء عن العراق والمندوب السامي عن بريطانيا وكان يجب انتخاب المجلس التأسيسي الذي يقوم باقرار القانون الاساسي (الدستور) وقانون انتخاب مجلس النواب والمعاهدة العراقية البريطانية وهكذا اصدرت الوزارة النقيبية الثالثة ارادة ملكية بتاريخ ١٩ تشرين الاول حول اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي.

واعربت الاوساط الوطنية في بغداد وكبريات مدن البلد الاخرى عن معارضتها لاجراء الانتخابات، واستقالت الوزارة النقيبية والف السيد عبدالمحسن السعدون وزارة لتقوم باجراء الانتخابات ورغم المقاومة الجماهيرية فانه تم انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي في ظروف متأزمة وجرى اجتماعه الاول في خضم المظاهرات والاضرابات وقد تعذر على بعض اعضائه حضور الجلسات التي عقدت واقرت فيها مسودة قانون الانتخاب والدستور والمعاهدة العراقية -البريطانية وهكذا بدأنا حياتنا الديمقراطية بأول عملية تزوير انتخابية.

قانون عثماني للانتخابات

ويبدو ان الذين شرعوا قانون انتخاب مجلس النواب قد اعتبروا عراق ما بعد الاحتلال البريطاني ليس غير امتداد لعراق الحكم العثماني ولهذا اقتبسوا معظم مواد القانون الانتخابي من قانون سبق ان وضع في عهد الوالي العثماني مدحت باشا الذي كان من الولاة المصلحين حقا وقد دامت ولايته على بغداد من نيسان ١٨٦٩ حتى غادرها في مايس ١٨٧١ وحتى نوري السعيد نفسه اضطر بعد أن الف وزارته في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ الى ان يقول في خطاب أذاعه من راديو بغداد ان قانون الانتخابات قد اكل الدهر عليه وشرب لانه سن قبل ثمانين سنة او ما يقارب الثمانين وذلك في زمن مدحت باشا وقد قال نوري السعيد ذلك بعد عامين فقط من قيام انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦ وربما اراد ان يقول للمواطنين انه غير راض عن الاوضاع القائمة الا ان الواقع يقول ان نوري السعيد ظل يجري الانتخابات النيابية بموجب ذلك القانون الى ما بعد خطابه بسنوات كثيرة.

مجلس منحل.. يجتمع:

ولو شئنا التحدث عن الانتخابات النيابية السابقة بإسهاب لاحتجنا الى صفحات كثيرة حتى يكون حديثنا كاملا ولكن نكتفي بما سنرويه عن مجلسين نيابيين كانا من غرائب المجالس في تاريخ برلمانات العالم وليس العراق وحده.

فعندما مات الملك غازي الاول بحادث السيارة المشهور كان لابد من تنصيب احد افراد الاسرة المالكة ليكون وليا لعهد الملك الصغير فيصل الثاني ووصيا على عرشه ووقع الاختيار على عبدالاله(خاله)وكان لابد من ان يؤدي القسم القانوني امام البرلمان النواب والاعيان ولما كان مجلس النواب قد سبق للوزارة القائمة ان حلته تمهيدا لاجراء انتخابات جديدة فان تلك الوزارة لم تجد غير حل واحد وهو دعوة المجلس السابق الى الاجتماع من اجل ذلك وهكذا اجتمع نواب سبق عزلهم ليستمعوا الى عبد الاله وهو يؤدي القسم الدستوي وقد تم ذلك في يوم ٦ نيسان ١٩٣٩.

المجلس يعزل .. ويعيد

وبعد هذا رأينا ما هو أعجب من ذلك المجلس النيابي انه المجلس الذي انتخبته وزارة كان على رأسها نوري السعيد في العام ١٩٣٩ وقد افتتحه عبدالاله بخطاب العرش جريا على العادة ولما وقعت الخلافات بين عبدالاله ووزارة السيد رشيد عالي الكيلاني الاخيرة في شهر نيسان ١٩٤١ وسفر عبدالاله الى جنوب العراق ومنه الى احدى البواخر الانكليزية اضطرت الوزارة الى تعيين خلف له ليكون ولي عهد الملك والوصي على عرشه ووقع الاختيار على الشريف شرف للمنصبين ومثل امام مجلس النواب القائم ليؤدي اليمين بعد ان عزل عبدالاله ووافق على تنصيب الشريف شرف بدله.

والى هنا ليس في ذلك الذي حدث اية غرابة لكن الاغرب ان المجلس النيابي ذاته عاد بعد انتهاء ثورة مايس ١٩٤١ ونادى بان قرار تنصيب الشريف شرف غير شرعي واید وصایة عبدالاله على العرش وولایته للعهد.

الصحافة والصراع النيابي في العراق

د. سامي القيسي

عرف العراق اول مجلس نيابي عام ١٩٢٥ وكان يتكون من مجلس الاعيان ويعين الملك اعضاءه ومجلس النواب وينتخب بالاقتراع المباشر الذي كان في حقيقة الامر نوعا من التعيين ولعل اصدق صورة لهذا المجلس ما كتبه احد النواب في جريدة ((البلاد)) عام ١٩٤٦ اذ قال»ان اصبحت قائمة مطبوعة تصدر من وزارة الداخلية (تليفونيا)وتبلغ الى المتصرفيات ومن ثم الى جمع من فراشي البلدية وسعاة البريد وصغار الموظفين يفترض انهم المنتخبون الثانويون ثم انتخاب مسرحي فكاهي محزن ينتهي بتعيين النائب وهو بطبيعة الحال مقصوص اللسان واليد

ولم تكن السلطات المتعاقبة تخفي ذلك او تتستر عليه فهذا نوري السعيد قطب السلطة في العراق يخاطب النواب قائلاً بصراحة»هل بالامكان- اناشدكم بالله- ان يخرج احد نائبا مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه؟

ولما خيب الشعب امال نوري السعيد في انتخابات صيف ١٩٥٤ وانتخب عشرة نواب يمثلون الجبهة الوطنية فازواعلى الرغم من كل اعمال التزييف والضغط قال نوري السعيد وكان يومها يعالج في احد مستشفيات لندن:»لن ادع هذا المجلس يجتمع ساعتين» وتحقق لنوري ما اراد فلم يجتمع المجلس سوى اقل من ساعتين استمع خلالها الى خطاب العرش ثم اجلت اجتماعاته وحل فيما بعد بارادة ملكيه عشية تشكيل نوري السعيد لوزارته الثانية عشرة في آب من العام نفسه. وترينا هذه الصورة مدى احترام النظام الملكي المندثر لهذا الحق المقدس الذي نص عليه الدستور والمناخ الذي عملت فيه الصحافة الوطنية ضد هذا التزوير لارادة الامة وقد اتخذت الحركة الوطنية وصحافتها موقفين متعارضين احيانا من حيث المشاركة في الانتخابات التي جرت خلال هذه الفترة(١٩٤٦-١٩٥٨)وهي موضوع دراستنا وان كانت جميعها قامت بدورها في كشف التزوير الذي حصل فيها. فانتخابات ١٩٤٧ قاطعها الشيوعيون وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب وشارك فيها حزبا الوطني الديمقراطي والاستقلال اما حزب الاحرار فقد اعلن مشاركته فيها ثم قاطعها بعد ان اجتازت بعض مراحلها. اما انتخابات ١٩٤٨فقد شاركت فيها جميع القوى الوطنية عدا الشيوعيين الذين رفعوا شعار(لانتخابات حرة والاحرار في السجون)وطالبوا بوجوب تنظيف الجهاز الاداري ذي الصلة المباشرة بالانتخابات اما الانتخابات الثالثة فقد جرت في ظل الاحكام العرفية اثر انتفاضة تشرين ١٩٥٢ لذلك لم تشارك فيها القوى الوطنية.والانتخابات الرابعة وهي التي

جرت في حزيران ١٩٥٤وقد شاركت فيها القوى الوطنية في جبهة موحدة اما الانتخابات الاخيرة التي سنتعرض لها بالدراسة فهي انتخابات خريف ١٩٥٤وقد شارك فيها حزب الاستقلال وقاطعها الحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث.واشير هنا الى انني اغفلت الانتخابات التي جرت في ربيع ١٩٥٨اي قبيل ثورة ١٤تموز بثلاثة اشهر وذلك لان الاحزاب كانت قد حلت والصحافة الوطنية العلنية اغلقت ولم يشارك فيها احد غير اتباع الحكومة ومما يذكر ان ثلاثة وخمسين سياسيا من الاحزاب المنحلة والشخصيات المستقلة واساتذة الجامعة وبعض النواب السابقين كانوا قد وجهوا بيانا الى الشعب دعوه فيه لمقاطعة تلك الانتخابات. انتخابات ١٩٤٧

وموقف الصحافة منها: شكل نوري وزارته في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ وكانت باكورة اعمالها صدور الارادة الملكية بحل المجلس النيابي وذلك (بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة الحرب الى حالة السلم وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة التي تتطلب ان يسود السلم في العالم). وبعد يومين من تشكيل الوزارة عقد نوري السعيد مؤتمرا صحفيا قال فيه:((ان وزارتي ستكون انتقالية ومهمتها اجراء انتخابات حرة لذلك سنمنع التزوير ونمنع كل تهديد او اعتداء فيها ولا تستعمل الحكومة نفوذها في الانتخابات لتفضيل مصلحة شخص على اخر «ولم يكتف السعيد بذلك بل عقد بعد اسبوع مؤتمرا صحفيا اخر قال فيه:((انه لن يكون هناك ضغط على احد باعتباره رجعيا او شيوعيا)) ثم حاول ان يتقرب الى المعارضة وان ينتقد ماضيه المريب والمعروف جيداً لدى الشعب فقال: (انني اعرف اني في نواقص وان لي اخطاء وليست العبرة ان المرء لايخطئ بل العبرة هي ان يصحح اخطاءه).

وقد وقفت الحركة الوطنية الفتية من هذه الانتخابات التي هي اول انتخابات تواجهها بعد الحرب الثانية وبعد الحريات الشحيحة التي حصلت عليها موقفين متباينين فبينما حزبا الاتحاد الوطني والشعب والشيوعيون لم يشاركا فيها، شارك حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي اما حزب الاحرار فقد شارك في مراحلها الاولى ثم قاطعها بعد ذلك. والواقع ان الحزب الوطني الديمقراطي لم يكتف بالمشاركة في الانتخابات بل شارك في الوزارة السعيدية ايضا فشغل نائب رئيس الحزب محمد حديد وزارة التموين لمدة اربعين يوما ثم استقال احتجاجا على تدخل جماعة(الكتلة)في الانتخابات مع ممثل حزب الاحرارعلي ممتاز الدفتري وكذلك لعدم استجابة السلطة لشروط الحزبين عند مشاركتهما في الوزارة ومن بين هذه الشروط دعم الحياة الحزبية وفتح فروع للاحزاب خارج بغداد وبعد يومين من استقالة ممثلي الديمقراطي والاحرار استقال من الوزارة ايضا صادق البصام وصالح جبر ليصبحا اكثر حرية في التدخل في الانتخابات ومن ثم لضمان المجئ ببرلمان يمكن ان تمرر عليه المعاهدات والاحلاف دون ضجة وقد تحقق ذلك فيما بعد.فقد كان هدف الانجليز ونوري تجميع برلمان يعطي الشرعية لمعاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٣٠ المعقودة مع بريطانيا. ،ولهذه الاسباب وقف الشيوعيون-حزب التحرير الوطني-وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني ضد هذه الانتخابات وطالبوا بان يعطي الشعب اولا الحريات الديمقراطية وان يفسح المجال امام الحياة الحزبية السليمة مع ضمان حرية الصحافة .

وقد انتقدت جريدة صوت السياسة لسان حزب الاتحاد الوطني مشاركة ممثلين عن الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاحرار في الوزارة السعيدية فقالت:» ان اشتراك الاحزاب في هذه الوزارة تاكيد للادعاء بحرية الاحزاب في الوقت الذي تكون فيه في الواقع مضطهدة ومحاربة ومضيقا عليها اشد تضييق». ودعت الى مقاطعة الانتخابات وقالت:((اننا بمقاطعتنا هذه الانتخابات لانسلك سياسة جامدة سلبية لان هذه الانتخابات ليست انتخابات اعتيادية لا تاثير للمجلس الذي ينبثق عنها في مستقبل البلاد وكيانها الوطني)). ثم اشارت الى المشاريع الاستعمارية التي ستطرح على المجلس ومن بينها تعديل معاهدة ١٩٣٠ اضافة الى فقدان الديمقراطية وشخصية نوري السعيد المعروفة باتجاهاتها واختتمت بالقول:((ان حزب الاتحاد الوطني يرى ان مقاطعة الانتخابات في الظرف الراهن انجح وسيلة لفضح الغاية المبطنة التي يحاول الاستعمار البريطاني واعوانه في هذه البلاد تحقيقها عن طريق البرلمان القادم وان اقل ما يمكن ان يجنيه الشعب من هذه المقاطعة تحرير البرلمان المنتظر من صفة المشروعية التي يراد اسباغها عليه)).

وكذلك اتخذ حزب الشعب وجريدته الوطن هذا الموقف نفسه من هذه الانتخابات فاصدر الحزب بيانا في الخامس من شباط ١٩٤٧ دعا فيه الى مقاطعتها.وقال حسين محمد الشبيبي رئيس المؤسسة لحزب التحرير الوطني:» فنحن اذن ننبه المواطنين الى خطر الاخذ بزعم انتخابات حرة والى خطر الاشتراك في مثل هذه الانتخابات التي يراد بها الاتيان بمجلس وبوزارة مكلفة بتبرير بقاء الامتيازات الاجنبية ومكلفة بالتصديق على المشاريع والخطط الاستعمارية التي يراد اعطاؤها الصفة الشرعية»كما ان جريدة الحزب الشيوعي السرية (القاعدة) فضحت سبب مجيء وزارة نوري السعيدو البرلمان الذي ستجرى انتخابه فقالت»((ان الانجليز الذين هم الذين اوحوا بمجيئها لاحكام سيطرتهم على مقدرات البلاد ولذلك من غير المعقول ان تجري انتخابات حرة بينما لا تزال الصحافة مضيقا عليها والاحزاب محاربة)).وحين اتضح بطلان مزاعم نوري السعيد حول حرية الانتخابات وانكشفت لعبة التدخل واستقال وزيرا الوطني الديمقراطي والاحرار من الوزارة قالت صوت السياسة : ((لقد توقعنا كل هذا وحسبنا حسابه وعرفنا انه لا معنى لحرية الانتخابات اذا لم تكن على اساس من الحريات الديمقراطية ولانريد ان ندعي اننا كنا بذلك سباقين فليس صعبا ولا عسيرا على كل وطني واع يربط المقدمات بالنتائج ان يدرك ذلك ويتوقعه)).

اما الطرف الثاني في الحركة الوطنية واعني بهما حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال فبررا مشاركتهما في الانتخابات بمراقبتها وكشف التزوير الذي يحصل فيها((ثم اذا كان المجلس القادم سينظر في مشاريع استعمارية هامة فالاولى ان يكون للحركة الوطنية صوت من على منبر هذا المجلس وعندما سئل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في الاجتماع الذي عقده لكوادر حزبه عن تأثير عدم اشتراك الاحزاب الوطنية الاخرى في الانتخابات على عدم المجئ باكبر عدد من النواب التقدميين قال:((اننا لم نستهدف من دخولنا الى الوزارة اخراج اكبر عدد ممكن من التقدميين بل ان هدفنا الاساس هو اوسع من ذلك بكثير انه يتعلق بدفاعنا عن الديمقراطية فنحن نرى ان من واجبنا ان لا تمارس الحياة الديمقراطية بصورة سلبية دائما)).

وقد استطاعت هذه الانتخابات كما اراد لها نوري السعيد ومن ورائه الانجليز ان تحقق الهدفين اللذين جاء من اجلهما نوري وهما المجئ ببرلمان يمكن ان يقرر المعاهدات والاحلاف المقرر عقدها وثانيهما شق وحدة الحركة الوطنية المتنامية التي ما زالت العلاقات بين اطرافها هشة وتتسم بالخدر. فليس مصادفة ان يشرك نوري السعيد في وزارته وزيرين يمثلان حزبين فقط من مجموع الاحزاب الخمسة العلنية التي كانت قائمة انذاك وان يصرح في مؤتمر صحفي عندما سئل عن عدم اشراكه لممثلين من الاحزاب الاخرى وهي الاستقلال والشعب والاتحاد الوطني حتى تصبح وزارته ائتلافية وتستطيع الاشراف على الانتخابات قائلاً: ((ان هذا التعاون اضمن من التعاون مع الاخرين)).

وقد اثبتت الايام صواب نظرة الاحزاب التي قاطعت تلك الانتخابات فقد بلغ التزوير اشده(حتى ان الشرطة المدججة بالسلاح كانت تجوب ساحات الانتخابات للتأثير على الناخبين واجبارهم على انتخاب مرشحي الحكومة)وبالتالي لم يفز احد من مرشحي حزب الاستقلال في حين حصل الحزب الوطني على اربعة مقاعد من مجموع 138مقعدا. اضافة لذلك لم يبر نوري السعيد بوعده فلم يطلق حرية الصحافة ولم يسمح للاحزاب ان تفتح فروعاً لها خارج بغداد بل ترك ذلك للمتصرفين واجهزة الامن ودوائر الشرطة .

وقد اثبتت الايام صواب نظرة الاحزاب التي قاطعت تلك الانتخابات فقد بلغ التزوير اشده(حتى ان الشرطة المدججة بالسلاح كانت تجوب ساحات الانتخابات للتأثير على الناخبين واجبارهم على انتخاب مرشحي الحكومة)وبالتالي لم يفز احد من مرشحي حزب الاستقلال في حين حصل الحزب الوطني على اربعة مقاعد من مجموع ١٣٨مقعدا. اضافة لذلك لم يبر نوري السعيد بوعده فلم يطلق حرية الصحافة ولم يسمح للاحزاب ان تفتح فروعاً لها خارج بغداد بل ترك ذلك للمتصرفين واجهزة الامن ودوائر الشرطة . اما حزب التحرير الوطني فقد برر نوري السعيد عدم اجازته بقوله:»لقد طلب الاجازة قبل وزارة السويدي ولم يجزكما لم يجزه السويدي ولا العمري وهذا يعني ان رأى الدولة قد استقر على ذلك..لان جميع ملفاته لاتبشر بخير». دور الصحافة في فضح تزوير ارادة الناخبين: بدأت الانتخابات الاولية في ٥/ ١/ ١٩٤٧ والانتخابات النهائية في ١٠/ ٣ من العام نفسه.وخلال هذه الفترة مارست الحكومة وشرطتها مختلف انواع التزوير والضغوط فتصدت لذلك الصحافة الوطنية وكتبت جريدة صوت الاهالي سلسلة من المقالات فضحت فيها كتلة صالح جبر وتدخلات الحكومة في الانتخابات وكان اول مقال لها في هذا المجال ما كتبته في ١٠/ ١٢/ ١٩٤٦ حيث اكدت اهمية الانتخابات النيابية المقبلة باعتبارها أول انتخابات تجرى بعد الحرب العالمية الثانية وما ينتظر العراق من مشاريع ومعاهدات مع بريطانيا وتركيا والاردن ونشرت صوت الاهالي شكاوى التدخل في الانتخابات خلال فترة امتدت نحو ثلاثة اشهر من اواخر كانون الاول ١٩٤٦ الى اوائل اذار ١٩٤٧.

وقالت صوت الاهالي ((ان التدخل في الانتخابات يفسد نتيجتها ويزيل ثقة الناس بحريتها وان التدخل في الانتخابات من شأنه استبقاء الاوضاع المخالفة للدستور وان رقابتها وفضح»التدخل فيها اول واجبات الشعب اليوم «وتساءلت كيف يمكن القول بفكرة الانتخابات الحرة وهذه المداخلة الصريحة الواضحة. وعقد الحزب الوطني الديمقراطي اجتماعات في بغدادو البصرة والموصل والصويرة لنشر الدعوة الانتخابية وتوضيح اهداف الحزب ومنهاجه الانتخابي كما عقد اجتماعا عاما في بغداد في ٧ شباط ١٩٤٧ خطب فيه كامل الجادرجي وقال ان للحزب هدفين هما تحقيق الاستقلال والاستقرار وتحقيق «الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي وان الرجعية قوية تهاجم الحزب الوطني الديمقراطي ولكن الحزب يعمل على انتزاع حقوق الشعب عن طريق المعركة الانتخابية. وشرح حسين جميل في هذا الاجتماع منهج الحزب في الانتخابات النيابية والقى طلعت الشيباني خطابا عنوانه «نكافح داخل البرلمان وخارجه» المطالبة بحل المجلس النيابي: لم تجد القوى الوطنية سواء التي شاركت في الانتخابات ام التي قاطعتها بداً من المطالبة بحل المجلس الذي اجمعت الصحف الوطنية على وصفه بانه لا يمثل ارادة الامة .

فعقد حزب الشعب اوسع اجتماع له منذ تاسيسه وذلك في الرابع عشر من اذار اي بعد يومين من اعلان نتائج الانتخابات بحث فيه قضايا الوطن الرئيسة ومن بينها ما اسماه بمهزلة الانتخابات وارسل حزب الشعب مذكرة الى كافة الاحزاب السياسية دعا فيها لتكوين جبهة للدفاع عن الحريات الديمقراطية كما تضمنت المذكرة الدعوة للعمل على حل المجلس النيابي الجديد وتأليف مجلس يمثل الشعب حقا ياتي عن طريق انتخابات ديمقراطية حرة وفي السابع عشر من الشهر المذكور نشر الحزب الديمقراطي بيانا اعلن فيه سحب نوابه الاربعة من المجلس((بعد ان ادى الحزب دوره في امتحان رجال الحكم في اثبات صدق نواياهم)). ودعا الامة الى مواصلة النضال في سبيل تحقيق حقوقها الدستورية.ثم ما لبثت الاحزاب ان عقدت اجتماعا شارك فيه رؤساء الاحزاب الخمسة-الوطني الديمقراطي والشعب والاستقلال والاتحاد الوطني والاحرار-واصدروا بيانا طالبوا فيه بحل المجلس واجراء انتخابات جديدة وكشفوا اساليب التزوير التي قامت بها الحكومة .الا ان السلطة لم تكترث طبعا لهذا النداء بعد ان حققت ما ارادته وبعد ان فات الحركة الوطنية ان سلاحها هو وحدتها واتخاذ الموقف الموحد قبل حلول الكارثة-وخاصة ان هذه الانتخابات هي اول اختبار تواجهه حركتها الفتية حتى يصبح لرأيه الموحد وزنه الحقيقي الذي يعتمد على جماهير الشعب ولا يتركها في حيرة وبلبلة.

وقد استقالت وزارة نوري السعيد بعد اجراء الانتخابات وعهد بتشكيل الوزارة الى صالح جبر كما كان مرسوما من قبل فالف جبر وزارته في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧ بعد ان احتفظ الوصي بكتاب استقالة نوري السعيد ثمانية عشر يوما واختار صالح جبر زملاءه من الوزراء السابقين مما كانت السفارة البريطانية ترتاح الى استيزارهم ومن ابرز ما قامت به هذه الوزارة محاربتها للاحزاب وتضييقها على الصحافة وحل حزبي الشعب والاتحاد الوطني وابطال رخصتهما ومحاكمة قادة الحزب الشيوعي وعقد معاهدة بورتسموث التي مزقها الشعب كما سياتي ذلك عند حديثنا عن الصحافة والاحلاف..

حسين جميل

كامل الجادرجي

صالح جبر

الحياة البرلمانية في العراق 1939 ـ 1945

د عبد الزهرة الجوراني

اعضاء مجلس الاعيان في دورة سنة ١٩٢٩ وقد ظهر الى يسار الصورة المرحوم طه الراوي سكرتير المجلس آنذاك

تعديل قانون الاساس العراقي ودور البرلمان فيه

ظهرت فكرة تعديل القانون الاساس العراقي اول مرة بعد اربعة اشهر من مصادقة الملك فيصل الاول في ٢١ اذار عام ١٩٢٥ فكان تعديل عام ١٩٢٥ وقد تضمن طريقة تعيين نائب الملك اثناء غيابه خارج العراق.

وفي عام ١٩٣٨، ظهرت فكرة تعديل القانون الاساس (الدستور العراقي) ، اذ ألفت الوزارة المدفعية الرابعة لتقوم بوضع اسس جديدة لتقوية المجلس النيابي، ومنحه حق ممارسة سحب الثقة من الوزارة، واقترحت هذه اللجنة عدم حل مجلس النواب الا عندما تقتضي الضرورة بموافقة اكثرية ثلاثة اخماس الاعضاء في مجلس الاعيان، واقترحت اللجنة اجراء بعض التعديلات في حقوق الملك وواجباته وجعلها تسير وفق توازن السلطات الثلاث، نظرا للظروف التي تمر بها البلاد وتجارب الحقبة الماضية، ونعتقد بأن لائحة تعديل الدستور المقدمة الى مجلس النواب والاعيان تعد مبررا رسميا اقدمت عليه حكومة نوري السعيد لتحقيق بعض نوايا السلطة التنفيذية، ومنحها سلطة اوسع باسم صاحب الجلالة، واطلاق فاعلية بعض المواد التي تراها الحكومة جامدة، لاحراك فيها خاصة في حقبة مهمة يجتاز العراق احداثها، فكانت تلك اسباب موجبة لتعديل الدستور.

لكن هذه اللجنة لم يحالفها التوفيق في انضاج مقترحاتها بسبب وفاة الملك غازي، اذ ادى ذلك الى اهمال فكرة التعديل، ولم يبق لمقترحاتها سوى قيمة فقهية لا اكثر، هذه الفكرة لم تمت اذ تجددت ثانية في اعقاب حركة مايس عام ١٩٤١، فشكلت الحكومة لجنة جديدة، لتأخذ على عاتقها انضاج فكرة التعديل، وواجهت هذه اللجنة، مشكلة معقدة تلك التي تتعلق بحقوق الملك زمن الوصاية، لكون المادة ٢٢ من القانون الاساس العراقين قد نصت على انه: لايجوز ادخال تعديل ما في القانون الاساس مدة الوصاية بشأن حقوق الملك الدستورية لذلك رفعت اللجنة هذا الالتباس الى المحكمة العليا لاعطاء اللجنة الصلاحية بذلك، على اية حال وافقت المحكمة العليا، لأسباب تعتقدها بأن هذا التعديل القصد منه زيادة حقوق الملك، فهو لايناقض منطوق المادة(٢٢) من القانون الاساسي.

باشرت اللجنة اعمالها في ٥ كانون الثاني عام ١٩٤٣ ، قدمت اقتراحاتها الى الوزارة التي احالتها الى البرلمان في ٢٣ اذار عام ١٩٤٣ اذ تم تشكيل لجنة دستورية لهذا الغرض ضمت خمسة وعشرين نائبا للنظر في لائحة التعديل. عقدت هذه اللجنة عشر جلسات بدأتها في ٢٧ اذار، واقرت قبولها المقترحات بعد اجراء تعديلات طفيفة، وادخلت هذه اللائحة في منهاج الجلسة التاسعة والثلاثين بتاريخ ٢٠ مايس عام ١٩٤٣.

بدأت مناقشات مجلسي النواب والاعيان للنظر في أمر اللائحة واقرارها بعد ان تأكد للمجلسين ضرورة وضع مواد خاصة لتعزيز مجلس الامة وجعل سلطته أوسع ما هي عليه، والاشراف على السلطة التنفيذية ، طالما ان بريق امل حاول نوري السعيد تمريره على مجلس الامة وايهامه له حين خطب في مجلس النواب بتاريخ ٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٩ اثناء دورته الاعتيادية قائلا: يجب ان نغير الدستور ونجعله على شكل يضمن على الاقل سلامة المجلس من الحل.

كان هذا مثار اهتمام الصحف في حينها بتوجيه الانظار الى المجلس بعد تصريح رئيس الوزراء (نوري السعيد) اذ ذكرت الرأي العام ان تعديل قانون الانتخاب وتعديل الدستور ليس بالامر السهل، كما ان المشتغلين به لم يستقروا على اسس معينة، وطالبت هذه الصحف بأن من مستلزمات الديمقراطية الحقة أنها يجب ان تمارس من قبل الشعب في حياته العامة، وان يتمتع الشعب بالحريات العامة لاصلاح الدستور، ان مناقشات مجلس النواب كانت تدعو الى التفاؤل بايجاد صيغ افضل للخروج من دائرة التدخلات التي سئمت مجالس النواب منها، وقد اثارت هذه تساؤلات النواب المعارضين للسلطة ابان هذه المدة، جاء على لسان النائب محمود رامز قوله نصا: "اني لم اجد في خطاب له تصريحات خطيرة في هذا الموضوع فهل انه مصمم على التعديل ولماذا لم يذكر في المنهاج شيئا عن هذه القضية، ولاشار النائب مولود مخلص الى الموضوع بقوله: "فالقانون الاساسي يجب تعديله، كما كان قد صرح فخامة رئيس الوزراء بتعديله، فأنا لا أرتضى السكوت عن تعديله، فلنفسح المجال للامة بأن تكون الاحزاب ولا تجعلها بعدئذ عرضة للسوق الى العمارة" أي بمعنى توفر الحصانة الدستورية للبرلمان والاحزاب وعدم زج اعضائها في السجون والمعتقلات مستقبلا.

وقبل انتهاء دورة المجلس النيابي تقدمت الحكومة الى مجلس الامة بلائحة للقانون الاساس العراقي لتحل بعد مناقشتها واجراء التصديق عليها محل القانون المعمول به، وهذه اللائحة هي موضوع الدرس والمناقشة، من لدن اللجنة الى شكلها مجلس النواب.

رأت الصحف ان اول ما يجب البحث فيه عند تعديل القانون الاساس هو تأثير احكام ذلك القانون في الحياة السياسية في العراق منذ تشكيلة والى هذا الزمن ، وأوضحت الصحف ان الشعب لم يتمتع منذ صدور القانون الاساس حتى هذا التاريخ بقسم كبير من تلك الحقوق، التي ضمنها له الدستور، وطالبت ايضا ان يكون التعديل الجديد للقانون الاساس تعزيزا للحياة الدستورية ، ونبهت ان الوقت الراهن في ظل الحرب لايمكن ان يكون مناسبا للتعديل في هذا القانون، سواء اكان ذلك تعديلا جوهريا أم ثانويا، لأن الشروط اللازمة على تعديل كهذا، لايمكن توفرها بالشكل الصحيح في ظروف الحرب.

اثارت هذه التساؤلات الرأي العام العراقي، وألمحت للمعنيين في التعديل ان يكون قرارهم

بذلك منسجما مع تطلعات الشعب العراقي.

بدأت مناقشات مجلس النواب حول مقترحات اللجنة، اذ تحدث النائب توفيق السويدي: "القصد من سن الدستور هو ان يؤمن لأهل هذه البلاد ادارة معقولة منظمة وحديثة، فالقصد كان هذا وأهل هذه البلاد كانوا شاعريين بضرورتها لتلك الادارة التي يسودها النظام، فاعتقد لم تبق هناك ضرورة لأن نقول ان دستور عام ١٩٢٥ كان وليد المعاهدة او ابن عمها، واظن نحن في غنى عن ذكر ذلك..

وبين النائب عبود الهيمص ذاكرا ان النقد صفة ملازمة لحرية الرأي وقال: هذا يوم ما بعده في تاريخ العراق السياسي، لأننا نتذاكر في التعديل الثاني للدستور الذي هو ثمرة جهاد الامة وسجل امانيها ومظهر سلطانها، وقد عاشت تحت ظله حوالي ٢٠ عاما، فهل حققت الوزارات المتعاقبة الحكم العام، وذكر النائب شقيق نوري السعيد ان القانون الاساس العراقي يحتوي على ابواب ثابتة ومحددة، فواحدة تختص بالملك والاخرى بحقوق الش عب والثالثة عن تكوين مجلس الامة.

وتحدث النائب روبين بطاط مقرر اللجنة بقوله:" ان الدستور العراقي يستند على المعاهدة العراقية –الانكليزية لعام ١٩٢٢ ، قد تعدل خلال السنة الاولى من نفاذه للمرة الاولى ، غير ان تلك التعديلات تناولت الامور الفرعية ولم تتناول الامور الجوهرية ، بالنظر للظروف المحيطة في ذلك الوقت".

وأوضح النائب جميل عبد الوهاب عن التعديل الذي اقترحته اللجنة المكلفة من المجلس قائلا:"الدستور كما تعلمون قانون الدولة الاساس المنظم لسلطاتها والمعين للعلاقات والحقوق بين السلطات المختلفة لشؤون الدولة، والمبين بجلاء حقوق كل من الحكام والمحكومين فيها، فهو من هذا الوجه اقدس قوانين الدولة وأسماها لأنه ابو القوانين، وتطرق النائب سلمان الشيخ داود الى التعديل وعبر عنه بأنه من الاحداث التاريخية الخطيرة، لان ذلك يرمز الى توطيد الحياة الديمقراطية في البلاد، ورمز اليه بأنه وليد التجارب وابن الحاجة فجاء مطابقا لرغبة الشعب وارادة الامة. وأكد عبث بعض الحكام واستهانتهم باحكام الدستور وخروجهم على رغبات الامة، برغم كراهية الشعب لهم ولاعمالهم، كما اوضح بأن سبب تعاسة الحكم متأت من تمسك هؤلاء بالحكم واساءتهم لحياة البلاد الدستورية ، مما سبب عدة حوادث مؤلمة وعطل فاعلية النمو في حياة البلادالعامة.. واضاف لقد بلغ الطغيان والتعسف بالحياة الدستورية من قبل الغالبية من الوزراء حدا لايمكن السكوت عنه، اذ جعلوا حل المجالس النيابية لعبة بسيطة يلعبونها للتسلية وقضاء القوقت ، فضعفت الحياة النيابية، وطالب بأن يكون دستور البلاد الركن الامين لحماية وحرية وكرامة البلاد.

وجاء حديث النائب حسن السهيل متوافقا مع ما ذكره زميله النائب المذكور، اذ حث المجلس على تطبيق القوانين والمحافظة عليها وعدها واجبا يلتزم به الجميع ، وحق يمنحه المجلس النيابي.

في ضوء هذه الملاحظات انبرى رئيس الوزراء نوري السعيد قائلا: "اذا يسمح لي المجلس الخص النقاط المهمة التي جاءت في لائحة التعديل، حتى يتبين لمجلسكم العالي وللرأي العام ماقصدته الحكومة".. واشار الى حقوق مجلس الامة، وكيفية تشكيله في القانون السابق، اذ بين ان :" مدة الاجتماع اربعة اشهر والعطلة ثمانية اشهر، فلا يوجد مجلس في جميع العالم يشتغل ويسيطر على الحكومة خلال اربعة اشهر فقط ويبقى بعيدا عن العمل مدة ثمانية اشهر".. فهو يعد بذلك ان اضافة مدة اخرى لأمد الاجتماع فيه فوائد غير قليلة وباستطاعة المجلس ان يقوم بواجباته خير قيام، وقال: "في هذا التعديل اصلاح لهذا النقص فجعلنا مدة الاجتماع ستة اشهر".. وبامكان مجلس الامة ان يقوم باصلاح المعوج واصلاح الخلل في امور الدولة ايضا فهل في هذا تعارض بينهما او تآزر".. واضاف نوري السعيد قائلا: ان كل من يتصل بصاحب العرش كان يطلب الاصلاح وتعديل المعوج من الامور عن طريق العرش".. واعقبه العين جميل المدفعي بالقول: "مع احترامي للكثيرين من اعضاء مجلس النواب، أجد ان هذا المجلس ليس بالمجلس الجدير بأن يناقش ويعدل قانونا اساسا بعد ما سبق له من اعمال ظهر انه لم يؤد الواجبات حقها، هذا فضلا عن ان مشكلتنا لم ت نجم حسب اعتقادي عن نقص في الدستور"..

اخذت جلسات مجلس النواب المتوالية تكرس مناهج اجتماعاتها حول الوصول الى افضل الصيغ للائحة التعديل، واخذ النواب ممن لديهم اضطلاع بقضايا الدستور، وممن يرغبون حقا في التوصل الى ايجاد لائحة للتعديل تحقق طموحات وامانى الرأي العام والشعب العراقي في الولوج في تفاصيل التعديل، وأبلى البعض منم بلاءً حسنا في مناقشاتهم ونذكر من هؤلاء النواب للمثال لا الحصر، النائب سلمان الشيخ داود وعبد الكريم الازري وجميل عبد الوهاب ورايح العطية وآخرين.

في الجلسة الرابعة التي عقدها المجلس النيابي بتاريخ ١٧ تشرين الاول عام ١٩٤٣، تحدث النائب سلمان الشيخ داود عن تعديل الدستور قائلاً:"ان القانون الاساس العراقي لم يكن في يوم من الايام في بلاد تتعطش الى الحرية قصاصة ورق ولا حبرا على ورق انما هو أسس ومبادئ محترمة مقدسة يجب علينا جميعا ان نصونها ونعمل بمقتضاها فلا فائدة من دساتير تكتب ما لم ينظر الشعب بمجموعة الى ما قرره الدستور من حياة هنيئة تكفل للجميع الراحة وهذا لايتم الا اذا عرف كل واجبه" واعقبه عبد الكريم الازري بالقول :" ما هو السبب لعجز المجالس النيابية"..وأوضح ان سبب هذا الضعف يرجع الى اساس ثلاثة عوامل، أولها ان العراق انتقل من دور الخضوع الى الحكم المطلق والى الحرية على حد قوله، وثانيهما هو ان الدستور لايمكن المحافظة عليه ما لم يفهمه معظم الناس، واعطى العامل الثالث أهمية خاصة ذلك الذي يتعلق بقانون الانتخاب، أي جعل الكفاح بين الجهة الشعبية والجهة الحكومة كفاحا غير متساو.

صادق مجلس النواب على التعديل في جلسته الرابعة من اجتماعه غير الاعتيادي لعام ١٩٤٣ في يوم الاحد الموافق ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٤٣بطريقة الاستعجال ، وقد وافق على اللائحة جميع الواب وعددهم ٨٤ نائباً، اما مجلس الاعيان فقد شكل لجنة خاصة في يوم ١ حزيران عام ١٩٤٣ وانتخب من بين اعضائها صالح باش اعيان رئيسا وصادق البصام مقررا وعقدت اجتماعها الاول في ١ حزيران عام ١٩٤٣، للنظر في لائحة قانون التعديل الثاني للقانون الاساس لعام ١٩٢٥ ، وتوالت جلساتها للايام من ٢-٧ حزيران ١٩٤٣ ، وفرغت من دراسة التعديل، وبحضور رئيس الوزراء نوري السعيد، بعد دراسة مستفيضة لنصوص التعديل المقترحة والمواد المعدلة، وقد أوعزت اللجنة الى مجلس الاعيان بأن يوضح لأعضائه ان:" فكرة التعديل جاءت نتيجة للحوادث المؤسفة والتجارب القاسية التي تخللت سير الحكم الوطني في البلاد، فتركت على صفحة نظامنا البرلماني والعمل الحكومي اثار ندوب وجروح مؤملة".

وتناولت اللجنة ايضا عوامل الازمات والحوادث التي حلت بالبلاد ولخصت اعمالها بما يأتي:

١-ضعف مجلس الامة وفقدان السيطرة العلنية على مجرى السياسة وسير الحكم لعدم الاعتناء بسلامة الانتخابات وترشيح الاشخاص.

٢-كثرة حل مجالس النواب لاسباب غير مبررة.

٣-عدم تردد مجلس الامة في اصدار قوانين العفو للحركات الثورية والاعمال غير الدستورية.

٤-عدم وجود سلطة صريحة لرئيس الدولة الاعلى في حفظ التوازن في حالة اصرار الحكومة على الاحتفاظ بالحكم مع خطر بقائها في دست الحكم.

٥-سلوك بعض الساسة سلوكا غير مشروع في الوصول الى الحكم، بسبب اضطراب الحالة السياسية في العراق خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية، واستغلالها من قبل الحكومات المتعاقبة وأوضحت اللجنة ان هناك مبادئ مهمة تم الاتفاق عليها: وهي:

أ-ان تعديل القانون الاساس يجب ان يتحاشى المساس بالنصوص الاساس التي تتعلق بشكل الدولة ونظام الحكم ودين الدولة.

ب- ان التعديل الذي جوزه القانون الاساس لايعني الغاؤه.

ج-ان مجرد وجود نقص في لغة بعض المواد او خطأ في سبكها وتعابيرها لا يستوجب التعديل بل رجح ابقاءها على حالها، وان التعديل ينبغي ان لايتناول الا ما أوجبت التجربة ضرورة تعديله".

وقد تذاكر مجلس الاعيان في هذا التعامل اذ وصف العين عبد المهدي اجتماعات مجالس النواب غير الاعتيادية أنها سابقة للحياة الديمقراطية وقال: "وجدنا الحكومات ذات المجالس البرلمانية في اثناء عطلات مجالسها تدعو المجلس بصورة اعتيادية للاجتماع لتفضي اليها ببياناتها عما جد وحدث، وقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة حول التعديل".

وعلى اية حال فقد صدر في زمن وزارة السعيد السابعة قانون لائحة تعديل الدستور (القانون الاساس) العراقي في ٢٧ تشرين الاول ١٩٤٣ واصبح من حق الملك ان يقيل رئيس الوزراء وبذلك زادت قوة الملك كثيرا، وقد زاد هذا التعديل في نقمة الساسة المعارضين ولاسيما التقدميين والديمقراطيين من نوري السعيد وعبد اله.

وبالرغم من ان القانون الاساس عد رئيس الدولة غير مسؤول لكن واقع الحال جعل الوصي مسؤولا عن هذا الوضع الشاذ، واصبح التردي في الحالة الاجتماعية والاقتصادية يأخذ شكلا واضحا منذ ان تم اخضاع البلاد للسلطات الانكليزية ، عقب حركة مايس ١٩٤١ ، اذ رافق الاحتلال البريطاني الثاني دور ارهاب ركز فيه النفوذ البريطاني وجوده.

وفي الواقع ان لهذا التعديل اسبابا جوهرية، كان في مقدمتها معالجة المشاكل التي ادت الى حركة رشيد عالي ، والتي تبين من خلال احداثها ان المجلس النيابي عاجز عن اسقاط أي حكومة، وان الملك او الوصي ليس بأمكانهما اقالة اية حكومة، لكون الدستور لايمنحهما هذا الحق.

شملت التعديلات الكثير من النقاط المهمة ويمكن اجمالها بما يأتي:

"اتخاذ البلاد التدابير لمواجهة الانقلابات ، فاعطى للنواب حق عقد مجلس الامة خارج العاصمة عند تعذر الاجتماع فيها" كما شكل التعديل ايضا ان لا يقبل عدد الوزراء عن سبعة اشخاص من ضمنهم رئيس الوزراء، وافضل ما أتت به اللجنة كذلك هو اقتراحها توحيد القضاء في البلاد، وزيادة مدة الدورة الانتخابية ٦ اشهر بدلا من اربعة اشهر وتقليص مدة العطلة البرلمانية الى ستة اشهر.

والحقيقة ان لجنة تعديل القانون الاساس، قد وضعت دستورا جديدا وقدمت لائحة كاملة للدستور، بعد ان استغرقت اعمالها شهرين كاملين ، ويذكر ان الحكومة رأت ضرورة الانتهاء من اللائحة قبل انتهاء دورة المجلس النيابي التي بدأت في عام ١٩٣٩، اذ انها تنتهي في نهاية شهر تشرين الاول ١٩٤٣، حسب ما نصت صراحة القانون لهذا رأت الحكومة عرض اللائحة على مجلس الاعيان، ولكنها قررت تشكيل لجنة مشتركة من المجلسين خوفا من رفض الاعيان للائحة. قررت اللجنة ان بامكان مجلس الامة تبديل او تعديل أي كان من مواد الدستور، شريطة عدم ازاحة الاساس الذي يتركز عليه القانون الاساسي العراقي.

شمل هذا التعديل اضافة الى ما ذكر عدة نقاط مستمدة من اللائحة السابقة وهي:

١-"تقرر في حالة عدم وجود لي عهد فيجيب تعيين ولي عهد لكي لا يحصل انقطاع في وراثة العرش.

٢-"زيدت سلطة الملك، فأعطي حق اقالة رئيس الوزراء.

٣-"ترك عدد اعضاء مجلس الاعيان غير محدد على الا يزيد عدد الاعيان على ربع مجموع النواب.

٤-"أعطي لاعضاء المجلس النيابي المنحل الحق في مطالبة الحكومة ببقية مخصصاتهم السنوية ليكون ذلك رادعا ماليا في سبيل الوزارات كلما ارادت حل البرلمان، اذ يكلف ذلك نفقات كثيرة للدولة.

٥-"ادخل في اللائحة نص يسمح بأقتباس أي تقليد دستوري من البلاد الاجنبية بقرار البرلمان بجلسة مشتركة".

وتضمنت لائحة التعديل ايضا لا يمارس النائب او أي عضو من هيئة النيابة حقا من حقوق الملك الا بعد ان يقسم اليمين المنصوص عليه في المادة (٢١) من القانون الاساس، وان لايكون الوزير نائبا او عضوا في هيئة النيابة، واذا كان احد اعضاء مجلس الامة نائبا او عضوا في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه مدة النيابة وبموجب المادة (١١٩) من القانون الاساس وبعد موافقة مجلس الاعيان والنواب رفعت لائحة التعديل الثاني الى الوصي عبد اله ووافق عليها واصبحت قانونا في ٢٧ تشرين الاول عام ١٩٤٣.

وعلى اية حال فأن التعديل الثاني قد اغفل بعض المواد التي لا فائدة من ذكرها.

ولم يكن التعديل شيئا مفاجئا للرأي العام، بل كان امرا منتظرا منذ مدة لكونه تدعيما في محله للوزارة السعيدية القائمة، برغم ان نوري السعيد قد جوبه بمعارضة مصطنعة كان يحركها الوصي على العرش لاسباب تتعلق بالمناورة على السلطة بينهما وبتوجيه منه، بعد اصدار التعديل الثاني للدستور العراقي.

نخلص للقول مما تقدم، ان الدستور العراقي أسند السلطة التشريعية الى كل من الملك والبرلمان، ومنح حق التصديق على القوانين فجعله بذلك عضوا مساويا في التشريع للبرلمان، ولذا فالبرلمان لايملك بمفرده سلطة في التشيع، وفي ذلك تعارض صارخ مع المبادئ الديمقراطية، اما اختصاص البرلمان التشريعي فهو يشمل اقتراح القوانين وتقريرها على ان الدستور حرم مجلس الاعيان من حق الاقتراح كلية.

كما حرم مجلس النواب من حق اقتراح المسائل المالية، وان سلطة اقرار القوانين يملكها كل من المجلسين، على ان الدستور لم يأخذ بمبدأ المساواة بين المجلسين في ذلك، بل جعل الكلمة النهائية في حالة الخلاف بيد اعضاء مجلس النواب المنتخب من الشعب.

اخذت جلسات مجلس النواب المتوالية تكرس مناهج اجتماعاتها حول الوصول الى افضل الصيغ للائحة التعديل، واخذ النواب ممن لديهم اضطلاع بقضايا الدستور، وممن يرغبون حقا في التوصل الى ايجاد لائحة للتعديل تحقق طموحات وامانى الرأي العام والشعب العراقي في الولوج في تفاصيل التعديل، وأبلى البعض منم بلاءً حسنا في مناقشاتهم ونذكر من هؤلاء النواب للمثال لا الحصر، النائب سلمان الشيخ داود وعبد الكريم الازري وجميل عبد الوهاب ورايح العطية وآخرين.

في الجلسة الرابعة التي عقدها المجلس النيابي بتاريخ 17 تشرين الاول عام 1943، تحدث النائب سلمان الشيخ داود عن تعديل الدستور قائلا:"ان القانون الاساس العراقي لم يكن في يوم من الايام في بلاد تتعطش الى الحرية قصاصة ورق ولا حبرا على ورق انما هو أسس ومبادئ محترمة مقدسة يجب علينا جميعا ان نصونها ونعمل بمقتضاها.

نوري السعيد

عبد الاله

انتخابات (أيام زمان) :

ادبيات انتخابية ظهرت منذ عام 1952 وانتهت بسقوط النظام الملك

د. عبدالحميد الهلالي

الملك فيصل الاول واعضاء اول حكومة عراقية

منذ تأسيس الدولة العراقية في ٢٣ آب ١٩٢١ تقرر ان تكون ملكية دستورية اي ديمقراطية بمشاركة الشعب في ادارة شؤونه
عن طريق ممثليه في البرلمان، وتقرر ايضا ان يتكون البرلمان من المجلس النيابي ويتم اختيار اعضائه، بالانتخاب ومجلس الاعيان ويتم تعيين أعضائه بارادة ملكية بتنسيب من رئيس الوزراء على ان لايزيد عددهم على ٢٠٪ من اعضاء المجلس النيابي.. ×وخلال اعوام ١٩٢٢- ١٩٢٤ اجريت انتخابات المجلس التأسيسي الذي ضم ١٠٠ عضو يمثلون مختلف الكتل السياسية العراقية، وعند التآمه برئاسة رئيس الوزراء انذاك جعفر العسكري كان عليه انجاز الامور التالية:
١-التصديق على معاهدة ١٩٢٢ بين العراق وبريطانيا.
٢-وضع الدستور (القانون الاساس للدولة العراقية).
٣-تشريع قانون الانتخابات للمجلس النيابي.
وقد انجزت كل هذه الاعمال وبالشكل المعروف حيث رافقتها العديد من احداث المعارضة والمقاومة الشعبية وبموجب قانون الانتخابات الذي اقر انذاك انعقدت الدورة الاولى للمجلس عام ١٩٢٦ بحضور ٨٨ نائبا فازوا على اساس الانتخاب غير المباشر الذي كان يجري على مرحلتين يتم في الاولى منها انتخاب الثانويين وينتخب هؤلاء فيما بعد نواب اللواء (المحافظة) الذين يمثلونه ويعتبر اللواء بكامله وحدة انتخابية يمثلها عدد من النواب حسب كثافة سكانه على ان لايقل عمر الناخب عن عشرين سنة في حين يجب ان يكون النائب قد بلغ الثلاثين سنة.
×وظلت الانتخابات تجري على هذا الاساس حتى ١٩٥٢ وبعد انتفاضة شعبية عارمة قررت وزارة نور الدين محمود العسكرية سن قانون الانتخابات المباشر وتم انتخاب النواب على اساسه اعتبارا من الدورة ١٣ وحتى السادسة عشرة التي حلت بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨
وخلال ذلك العهد – العهد الملكي- قامت احزاب وكتل نيابية عددية لها برامجها ومواثيقها واتجاهاتها ولكنها انتهت جميعا بالتلاشي التدريجي او تفككت اوصالها وحلت قواها بمرو السنين ولعل السبب في ذلك يعود الى ان معظمها قام على اساس التعارف الشخصي والمصالح الذاتية الضيقة وكان اعضاؤها في الاغلب شخصيات لها مركزها في مناطقها كرؤساء العشائر وابناء البيوتات القديمة في مراكز المدن وكانت هذه الاعتبارات تلعب الدور الرئسي في نشاطات الاحزاب والكتل السياسية وكان لبعضها صحفها الخاصة ونشرياتها العامة التي تعبر من وجهات نظرها واتجاهاتها السياسية المؤيدة لمرشحيها عند الانتخابات اذا ماجرت واشتركت فيها .
وعلى العموم يمكن اعتبار الكثير ممن شاركوا في انتخابات ايام زمان هم من المستقلين المعتمدين على انفسهم ومراكزهم وذويهم في مناطقهم وبتأييد من الجهات الرسمية لهم في بعض الحالات، خاصة خارج مدن (بغداد، البصرة، الموصل، النجف) وكان لهم دورهم في الدورات الاخيرة لتلك الانتخابات!.
×ومنذ عام ١٩٥٢ ظهرت نشاطات كانت تسبق تلك الانتخابات عرفت بادبيات الانتخابات حيث كثيرا ماكان يدعو المرشح لنفسه بالخطابة وبالنشرات الدعائية التي توجز المعلومات عنه وعن اهدافه من خوض المعركة الانتخابية وقد تمكنت اخيرا من الحصول على بعض النماذج من تلك النشرات سواء ماوزع منها على المؤيدين او مانشرته الصحف المحلية من مقالات هي بمثابة تعريف بهم ولايخلو ذلك من طرافة او درس وعبر، ففي العدد ٥٠٥٣ من المجلد ٥٤٠ من جريدة (الزمان) التي صدرت بتاريخ ٦ حزيران ١٩٥٤ نشرت مقالا بعنوان (مسؤولية الناخبين) جاء فيه:
×ان المعركة الانتخابية المشتعل اوارها في جميع انحاء العراق اليوم والتي تخوضها مختلف الكتل السياسية والاشخاص المتعلمون فيها بجميع مالديهم من امكانيات ووسائل ليحققوا الفوز لانفسهم بالحصول على اصوات الناخبين وانها لمعركة واسعة حامية قادتها ظاهرون وجنودها مخنوقون واذ كانت مهمة الناخب تنتهي عند وضع ورقته (صوته) في صندوق الانتخاب، فان صوت الناخب هذا هو الذي يقرر بالاضافة الى اصوات غيره من الناخبين الفوز لهذا المرشح او ذاك لذلك يجب على الناخب ان يكون يقظا حذرا فلا تأخذه دعاية ولايغرر به مال، ولن تبعده عن استعمال حقه قوة وعليه ان لايتهاون في قول الحق بدافع من المجاملة والصداقة او المصلحة الخاصة، بل على رأي الناخب ان يميز بكل امعان وتدقيق بين المرشحين أنفسهم في المنطقة الطالبين لصوته ولصوت اقرانه فيتوخى فيهم ماقاموا به من اعمال وفي صدق تمسكهم بمناداتهم وقابلياتهم وتفهمهم الامور وقدرتهم في حل مشاكل اليوم مشترطا فيهم الالمام اولا بالوضع الداخلي والخارجي فعالمنا اليوم يغاير عالم الامس فهو مرتبط الاجزاء وثيق الصلة بين بعضه البعض بحيث لايمكن ان يعيش اي شعب في معزل عن بقية الشعوب!!.
×وتمضي (الزمان) في تحديد مسؤولية الناخبين فتقول: تلك هي بعض مايجب ان يبحثها الناخب في المرشحين الى جانب اتصافهم بالاستقامة والخلق المتين وعفة اللسان وسلامة القصد والنزاهة والتجرد، ان بلدا كالعراق لايزال يشكو مر الشكوى من سوء الاوضاع وترديها ولايمكن ان نتخلص مما هو فيه من ضعف وهزال الا بذوات يشعرون بالمسؤولية ويقدرون الامور حق قدرها ويعملون مخلصين لخير الوطن بتجرد تام! فهل كان نواب تلك الفترة على هذا المستوى ليحققوا مطاليب من صوتوا لهم.. الامر متروك للتاريخ.
×وعلى ذكر ادبيات الانتخابات، كنت قد رشحت نفسي عن منطقتي مدينة المدن البصرة لدورة عام ١٩٥٤، واصدرت منشورا انتخابيا طبعته في مطبعة شط العرب بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٥ ووزعت منه خمسة الاف نسخة خلال الحملة – جاء فيه: -مرة اخرى ترك الامر لكم لانتخاب من يمثلكم في المجلس النيابي، ولقد برهنتم في جميع الظروف والاحوال على انكم خير من ينتخب ومن يختار وكنتم دوما تميزون بين الرجال ومن الذين يقولون للمحسن احسنت وللمسيء اسأت! ثقة مني بمزاياكم السامية هذه رشحت نفسي للنيابة عنكم في السابق فكتب لي بعون الله ومؤازرتكم الفوز والنجاح فلم اخيب لكم ظنا، او رجاء، بل كنت وفيا للعهد لم اتساهل في حق ولم انخفض عن باطل ولم اتهاون في الخدمة وبقيت كما كنت وثيق الصلة بكم معتزا بثقتكم وتأييدكم باذلا جهدي في التعبير عن ارائكم واحاسيسكم والدفاع عن مصالحكم واهدافكم في داخل المجلس وخارجه، وبهذا الشعور، وهو شعور، مبعثه الثقة المتبادلة والتقدير المتبادل اتقدم اليكم مرشحا نفسي عن المنطقة الانتخابية الاولى منطقتي التي اتشرف بالانتساب اليها واعتز كل الاعتزاز بها طالبا تأييدكم ومؤازرتكم معاهدا اياكم ان اكون في المستقبل ايضا كما كنت في الماضي وكما انا اليوم حريصا كل الحرص على ان اكون قريبا منكم متفقدا احوالكم في كل وقت وحين دون تمييز او تعصب او تحزب."

التطورات والاتجاهات السياسية في العراق
(1953 - 1958)

د. جعفر عباس حمادي

الانتخابات النيابية

بات حل المجلس النيابي التي اطلقت عليه الحركة الوطنية اسم طمجلس الجنرال" كناية عن رئيس اركان الجيش نور الدين محمود الذي اتهمت وزارته بتزييف انتخابات المجلس مطلبا شعبيا وضرورة وطنية لا تحتمل التسويف، حتى ان جميل المدفعي، الذي خلف وزارة نور الدين محمود اعترف بذلك بقوله، "ان بعض الانتخابات غير المباشرة جرت احسن بكثير من الانتخابات المباشرة".

اصدرت وزارة ارشد العمري قرارا بحل المجلس بتاريخ (١٩٥٤/٤/٢٩). وتحديد يوم ١٩٥٤/٦/٩ موعدا لاجراء الانتخابات النيابية، فدب النشاط في اوساط الاحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات برغم تكيكها في مقدرة وزارة ارشد العمري على تهيئة الشروط الملائمة لاجراء الانتخابات الحرةن واعتقادها بأنها ستلاقي مقاومة عنيفة من قبل اجهزة السلطة.. واعلنت احزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية والامة الاشتراكي والشيوعي مشاركتها في الانتخابات ودعوتها المواطنين الى التضامن لاحباط كل محاولة ترمي الى التدخل في الانتخابات بهدف تزويرها، في اطار تحقيق الاهداف المشتركة التالية:

١-اطلاق الحريات الديمقراطية.
٢-الدفاع عن حرية الانتخابات.
٣-رفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية.
٤-رفض المساعدات العسكرية الاميركية.
٦-العمل على ازالة اثار الفيضان الاليمة.

عارض حزب الاتحاد الدستوري حل المجلس النيابي، وكان رئيسه نوري السعيد الموجود انذاك في لندن، يعتقد بأن الحل مخالف للدستور فيما لو استعين بآراء المحكمة العليا ، لكنه اعلن المشاركة في الانتخابات الجديدة وطلب من قادة الحزب في بغداد، خليل كنة وضياء جعفر وعبد الوهاب مرجان، اصدار بيان بذلك على ان يكون عملهم منسقاً ومرتباً بحيث لا يؤدي ، حسب زعمه، الى ازدياد خصوم الحزب ومناوئيه، وتضمن بيان الحزب الانتخابي التمسك بمنهاجه المعلن.

وادراكا من القوى الوطنية ان ضمان الحياد في الانتخابات وكسب المعركة تشكيل جبهة انتخابية ضمن احزاب الاستقلال والوطني الديمقراطي والشيوعي ومنظمة انصار السلام وبعض المستقلين باسم (الجبهة الوطنية) وقد ذكر الموقعون على ميثاق الجبهة باسماء مستعارة بغية تمويه اسماء الشيوعيين على السلطة واتفاقهم مع الاحزاب العلنية.

ولقد دعا ميثاق الجبهة الوطنية الى

١-اطلاق الحريات الديمقراطية، كحرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر والاضراب وتأليف الجمعيات وحق التنظيم السياسي والنقابي.
٢-الدفاع عن حرية الانتخابات.
٣-الغاء معاهدة عام ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الاجنبية ورفض جميع المحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي –الباكستاني او أي نوع من انواع الدفاع المشترك.
٤-رفض المساعدات العسكرية الاميركية التي يراد بها تقييد سيادة العراق او ربطه بالمحالفات العسكرية الاستعمارية.
٥-العمل على الغاء امتيازات الشركات الاحتكارية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وانهاء دور الاقطاع وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة ورفع مستوى معيشة الشعب وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.
٦-العمل على إزالة الاثار الاليمة التي خلفها الفيضان وذلك باسكان المشردين من ضحايا الكارثة وتعويض المتضررين وتأليف لجنة نزيهة محايدة لتحديد مسؤولية المقصرين واتخاذ كل ما يلزم لدرء اخطار الفيضان في المستقبل.

قوبل تشكيل الجبهة واعلان ميثاقها بالترحيب من قبل الاوساط الوطنية التي دعت الى توسيعها وتطوير ميثاقها لضمان استمرارها على قيادة الكفاح الوطني.

وبهلع القوى الرجعية والمحافظة التي زعمت بأن الجبهة خليط غير متجانس من الاستقلاليين واليساريين والانتهازيين والوصوليين وانصار السلام والشيوعيين للقضايا القومية للعمل على تحريض القوى القومية ضد الجبهة، وضد حزب الاستقلال لتعاونه مع الشيوعيين، فانتقدت جريدة اليقظة ، الميثاق وتساءلت عن سبب اهماله ذكر الاماني القومية التي في طليعتها تحرير فلسطين.

وادركت اطراف الجبهة هذا الخلل في الميثاق، فبادرت الى زيادة البندين الجديدين التاليين اليه:

٧-التضامن مع الشعوب العربية المناضلة لاسيما في مصر والمغرب العربي في سبيل الجلاء والتخلص مكن الاستعمارن والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها، وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، وضمان حقوق وكيان شعبها العربي.
٨-العمل على ابعاد العراق والبلاد العربية الاخرى عن ويلات الحرب الاستعمارية واتخاذ العراق موقفا مؤيدا في الميدان الدولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

استمرت حملات الاوساط الرجعية على الجبهة الوطنية. بالرغم من تعديل ميثاقها، لأنها كانت ترى في قيامها واستمرارها خطرا عليها وعلى مصالحها. وقد زعمت جريدة السياسة ان تعديل الميثاق كان فضيحة للجبهة كشفت عن الحقيقة في انها لم تكن تعبأ بشؤون البلاد العربية والاستعمار الصهيوني لولا موقف الرأي العام الذي وجه لها تقبل اللوم فأخبرها على ذلك، وقد تصدى صديق شنشل للرد على تلك الحملات المغرضة موضحا تمسك الجبهة بالاهداف القومية الاساسية ومشيرا الى ان احدا لن يخدع بالغيرة المصطنعة التي يبديها خدام الاستعمار على العروبة وفلسطين.

سارت الحملات الانتخابية في البداية سيرا حسنا، وبلغ عدد مرشحي الجبهة الوطنية في مختلف مناطق العراق ٣٧ مرشحا وازدانت الشوارع باللافتات ، وجدران البيوت بالشعارات واخذت السيارات المزودة بمكبرات الصوت تجوب الشوارع داعية الى انتخاب مرشحي الجبهة الوطنية ومطالبة بالاصلاح الجذري الشامل، وانهاء دور الاقطاع، وتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين، والوقوف بوجه المشاريع الحربية والاستعمارية.

اعلن مرشحو الجبهة الوطنية في الاجتماعات الانتخابية التمسك بالاهداف الشعبية، فوصف كامل الجادرجي المجلس الذي سينتخب بأنه هو الذي سيحقق للشعب رغباته ومطالبه، وسيقف امام المشاريع الاستعمارية التي تريد الفئة الحاكمة الرجعية فرضها على الشعب واعرب محمد مهدي كبة عن سروره واغتباطه للمد الجماهيري الواسع المساند للجبهة الوطنية، وهاجم محمد حديد الفئة الحاكمة واحزابها السياسية متهماً اياها بأنها تمثل مصالح الفئة الحاكمة وتريد التعاون مع الاستعمار، وكشف حسين جميل عن اهداف الجبهة الوطنية في مكافحة العلل الاجتماعية، واحباط المشاريع الاستعمارية والضرب على ايدي الشركات الاحتكارية كشركات النفط والتنوير.

خشيت الفئة الحاكمة من استمرار الاجتماعات الجماهيرية والخطب الثورية.

وا دعى بهجت العطية، مدير التحقيقات الجنائية، ان هدف هذه الاجتماعات هو التمهيد والاستعداد للاعمال الايجابية ضد الحكومة. وزعمت شرطة بغداد ان الراي العام ، مقترحة على متصرفية بغداد تحذير المرشحين من السير متكتلين هاتفين، او القيام باي حركة من شأنها الاخلال بالامن، فمنعت المتصرفية السير على هيئة تكتلات، واستخدام السيارات في الدعاية الانتخابية، وطلبت من المرشحين الامتناع عن عقد أي اجتماع لم تأذن السلطات به، واشترطت في كل مرشح يريد عقد اجتماع عام ان يقدم طلبا يتعهد فيه بالمحافظة على الامن والنظام وعلى رعاية القانون.

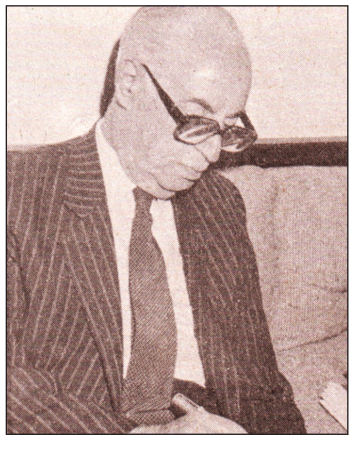
خليل كنه

اشتدت مقاومة الحكومة لمرشحي الجبهة الوطنية في مختلف مناطق العراقن حيث اسهمت الشرطة في الحلة اجتماعا انتخابيا للشيخ عبد الكريم الماشطة في ١٩٥٤/٥/٢٥ ، معتقلة فريقا من الحاضرين وملقية القبض في اليوم التالي على الشرطة والمتظاهرين استخدمت فيه العيارات النارية وادى الى مقتل احد المتظاهرين احتجاجاً على اعتقال الشيخ محمد رضا الشبيبي ، والقت الشرطة القبض في السليمانية على ابراهيم احمد وعمر مصطفى، و١٦ شخصا اخر ولم تطلق سراحهم الا بعد انتهاء الانتخابات، وهكذا كان الامر في سائر انحاء العراق.

احتجت الجبهة الوطنية بشدة على الاعمال الموجهة ضد مرشحيها وقدمت الى السلطات العليا مذكرتين الاولى بتاريخ ١٩٥٤/٦/١ والثانية بتاريخ ١٩٥٤/٦/٧ تضمنت نقدا مريرا للمداخلات الحكومية والاجراءات الارهابية ضد مرشحيها ومساندتها، وتفنيدا لادعاءات الحكومة بان الاجتماعات الانتخابية أدت الى الاخلال بالامن واصفة اياها بأنها ذريعة يحتج بها للحد من الحركة الشعبية التي تجلت في تأييد مرشحيها.

وادرك حزب الاتحاد الدستوري، الذي كان قد تعود ان يضمن لنفه الحصول على الاغلبية الساحقة في المجالس السابقة، قوة الجبهة الوطنية من جهة.

ومحاولة البلاط الحصول على اكثرية، من المستقلين تأتمر بأوامره من جهة اخرى، فأخبر قادته في بغداد نوري السعيد الموجود يومئذ في لندن باحتمال خسارة الحزب لأكثريته النيابية، فطلب نوري السعيد من خليل كنه الاتصال بعبد الاله ولي العهد وارشد العمري رئيس الوزراء وسعيد قزاز، وزير الداخليةن واحمد مختار بابان، من سياسي البلاط، لتدارك فشل الحزب في الانتخابات والايضاح لهم ان هذا الفشل سيؤدي الى مشاكل لاتحصى في المستقبل، والمطالبة بأن يكون للحزب عدد من المقاعد لا يقل عن (٧٢-٨٠) مقعداً ، وان يكون لبقية الاحزاب مع المستقلين (٥٠) مقعدا حتى يمكنه ذلك من التعاون مع بعض هذه الاحزاب في المستقبل بدون ضعف.

ارشد العمري

تميزت الانتخابات بالفعالية والمنافسة الشديدة، بحيث لم يفز بالتزكية سوى (٣٥) نائبا من مجموع ١٣٥ على خلاف ما جرى في الدورة السابقة، وبقي حوالي ٣٠٠ مرشح يتنافسون على الـ ١٠٠ مقعد الباقية، فاتخذت الحكومة اجراءات شديدةى للمحافظة على الامن في يوم الانتخابات، وخولت الشرطة ردع المظاهرات والحركات المخلة بالامن التي قد يقوم بها الوطنيون والعناصر الاخرى المؤيدة للجبهة الوطنية، ومنع حمل الاسلحة النارية، وفحص المراكز الانتخابية وما يجاورها فجر يوم الانتخابات وتشديد الحراسة عليها، والمحافظة على الصناديق والاوراق الانتخابية، واعلن وزير الداخلية اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتفادي الاضطراب، مع الاعراب عن امله في ان يمر يوم الانتخابات بهدوء وسلام.

كان الجو في يوم الانتخابات لالمصادف ١٩٥٤/٦/٩ متوتر الى الحد الذي اقتضى ارسال الشرطة الى جميع المراكز الانتخابية ، وقد حدثت خلاله بعض الاحتكاكات بين انصار المرشحين في بعض مناطق بغداد، وبخاصة في الكاظمية أدت الى مقتل احد الاشخاص، وفي مناطق اخرى من اقضية عنه وطوز خرماتو والهندية حالت الشرطة دون توسعها.

اسفرت الانتخابات عن فوز حزب الاتحاد الدستوري بـ (٥١) مقعدا وحزب الامة الاشتراكي بـ ٢١ مقعدا والجبهة الوطنية بـ ١٠ مقاعد كان من الممكن ان تزيد على ذلك لولا التدخل الحكومي الفاضح، وحصل على ٥٣ مقعدا المستقلون الذين ينقسمون الى اكثرية موالية للبلاط واقلية من كتلة النواب المستقلين في عام ١٩٥٠ ويمكن ان يكونوا في صف المعارضة الوطنية في الوقت الحاضر.

اصدرت الاحزاب الوطنية عقب اعلان نتائج الانتخابات بيانات حملت فيها حملة شعواء على تلك النتائج التي تمخض عنها تزويد ارادة الناخبين وعبرت عن الاعتراض والاحتجاج الشديد عليها، حتى ان صالح جبر رئيس حزب الامة الاشتراكي، اعلن انه سيؤلف "كتابا اسود" عن فضائح الانتخابات، واخذت الصحف الحزبية تنشر صور التزييف في مختلف المناطق الانتخابية وتعلق عليها وطالبت جريدة لواء الاستقلال بابطال الانتخابات لأن الارهاب والتزوير هما الطابعان اللذان سيطرا عليها. ووصف محمد مهدي كبه نتائج الانتخابات بأنها تزييف لأرادة الامة.. وأكدت ذلك جريدة صوت الاهالي التي نشرت صورا مختلفة عما جرى في مناطق العراق، وعقبت عليها بالقول ان التزوير دخل في كل المناطق تقريبا.

وهكذا انتهت الانتخابات النيابية التي يمكن اعتبارها اكثر الانتخابات فعالية واشدها منافسة في تاريخ العراق المعاصر برغم التلاعب بنتائجها، وقد اعتبرت نصرا شعبيا ساحقا للحركة الوطنية لانها اتاحت لها الحصول على ثقة الشعب.

مجلة افاق عربية نيسان 1984

من اوراق دفتر الذكريات

حسين جميل يروي قصة الحياة البرلمانية في العراق

صدر بيان الجنرال مود١٩/٣/١٩١٧ وفيه يخاطب اهل بغداد عن فتحه لها ان جيوشنا لم تدخل مدنكم واراضيكم قاهرين اعداء بل محررين وبعد هذا البيان نجد التصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في تشرين الثاني نوفمبر سنة ١٩١٨ يقول ان السبب الذي دفع الانكليز وفرنسا في الشرق الاوسط الى تلك الحروب التي اهاجتها مطامع الالمان انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت اجيالا طولا تحت نظام الترك تحريرا نهائيا وإقامة حكومات وادارات وطنية تستعد سلطتها لاختيار الاهالي والوطنيين لها اختياراً حراً . وفي ١٨ من كانون الثاني سنة ١٩١٨ اصدر الرئيس الامريكي ودرو ويلسن بنوده الاربعة عشر . وفي البند الثاني عشر منها . ان الاقوام غير التركية في الامبراطورية العثمانية التي تخضع الآن الى الحكم التركي يجب ان تضمن لها الحياة الآمنة التي لاتشوبها اية شائبة وفرصة لاتمس قطعيا بالحكم الذاتي .

داود السعدي: ضرب على المناضد بشدة واصوات.. اسكت.. اخرس!

عبد الرزاق الشيخلي: لو كانت هناك حياة ديمقراطية لما اتيت الى هذا المجلس!

الى جانب هذا التعدد في البيانات والوثائق التي تحكم شؤون المنطقة كان هناك تعدد في المؤسسات الحكومية التي تتولى تلك الشؤون كانت هناك وزارة الخارجية ووزارة الهند ووزارة المستعمرات عندما انتقل المستر ونستون تشرشل في شباط سنة ١٩٢١ من وزارة الحرب الى وزارة المستعمرات انشأ في هذه الوزارة دائرة الشرق الاوسط ولكي يرسم الخطط التي تتبع في ادارة هذه المنطقة رأى ان يستعين بشاغلي المراكز الرسمية المهمة في المنطقة ولهذا الغرض دعا لعقد مؤتمرات لهم في القاهرة.

انعقد هذا المؤتمر في الثاني عشر من آذار سنة ١٩٢١ برئاسة تشرشل وزير المستعمرات وحضوره من العراق السير بكسي كوكس المعتمد السامي البريطاني لوزارة الاشغال والمستشار البريطاني لوزارة الاشغال والمستشار البريطاني لوزارة المالية والمس كروترد بيل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني في بغداد وحضره من الوزراء العراقيين جعفر العسكري وزير الدفاع وساسون حسقيل وزير المالية وكان من جملة ما بحثه من شؤون العراق وترشيح الامير فيصل بن الحسين ليتولى عرشاً يقام في العراق .

وعن هذا الترشيح سأروي ماجاء في كتاب علي البازركان والوقائع الحقيقية في الثورة العراقية. وعلي البازركان من الشخصيات الذين عملوا لثورة ١٩٢٠ الوطنية في العراق ضد الاحتلال البريطاني ولما قمعت الثورة ذهب الى الحجاز وكان فيه الملك حسين بن علي وعندما قرر مؤتمر القاهرة ترشيح الامير فيصل بن الحسين ليتولى عرش العراق كان علي البازركان في مكة قال في كتابه (صفحة ٢٢٩ . ٢٣٠)) كنت يوماً مع الملك حسين فأعطاني برقية قال انها وصلته ذلك اليوم وقال لي إقراها وكان فيها : نرجو إرسال نجلكم الملك فيصل الى العراق ليكون ملكا دستوريا منتظرين تشريفه. ومن الموقعين عليها السيد محمد الصدر ونوري السعيد وحمدي الباجهجي

بكر صدقي

ومحيي الدين السهروردي وبهجت زينل.

كان الشريف فيصل بن الحسين قائدا للجيش الشمالي في الثورة العربية التي قام بها الشريف حسين (الملك حسين) بعدئذ في سنة ١٩١٦ وفتح هذا الجيش سوريا واعلن الشريف فيصل نفسه ملكا على سوريا وألف وزارة كان فيها ساطع الحصري وزيراً للمعارف..

وعندما هاجم القائد الفرنسي غورو سوريا واحتلها وكان قد قتل في هذه الحرب يوسف العظمة وزير الحرب في معركة ميسلون جنوبي دمشق غادر فيصل سوريا وبعد مدة ذهب الى لندن وكانت ثورة ١٩٢٠ الوطنية ضد الاحتلال البريطاني في العراق، وقد قمعت عسكريا واتجهت الحكومة البريطانية الى إقامة حكم محلي يكون واجهة لحكمها في العراق

محمد رضا الشبيبي

وعندما وصل فيصل الى لندن انتدب تشرشل كورنواليس لمقابلته وعرض عليه تولي العرش الذي تعتزم بريطانيا إقامته في العراق على شرط ان يقبل انتداب بريطانيا على العراق، وكان هذا الانتداب قد تقرر من قبل دول التحالف المجتمعة في سان مارينو في ايطاليا. وقبل الشريف فيصل العرش والانتداب، وبسبب انتداب كورنواليس كان في المكتب العربي في القاهرة وهو مكتب اسسته انكلترا في ايام الحرب العالمية الاولى ليعمل في شؤون عرب شرق قناة السويس، كما ان هذا المكتب كان قد اتصل بالشريف حسين (شريف مكة – الملك حسين بعدئذ) لترتيب قيامه في الثورة ضد الدولة العثمانية التي نشبت في سنة ١٩١٦ فهو (أي كورنواليس) يعرف فيصلا لهذا السبب ..

من المعلوم ان المجلس التأسيسي قبل معاهدة تحالف بريطانيا لضمان مصلحتها قبل المعاهدة قدم الى المجلس التأسيسي مشروع القانون الاساسي (الدستور) واكمل بحثه والمصادقة عليه كان قد قيد الدستور بان لايكون فيه مايخالف المعاهدة العراقية البريطانية لذلك كان عمل المجلس التأسيسي ان يصادق على المعاهدة اولا ثم يبحث الدستور وبعده يسن القانون لانتخاب النواب ..

ومع ان الموافقة على الدستور تمت عليه من قبل المجلس التأسيسي فانه لم ينشر ويبدا نفاذه الا بعد ثمانية اشهر وفي هذه الفترة منح امتياز استثمار النفط الى (شركة النفط التركية) وخول وزير الاشغال والمواصلات التوقيع على اتفاقية منح الامتياز وقد تم ذلك في الرابع عشر من آذار سنة ١٩٢٥ . وبعد اسبوع نشر القانون (الدستور) ليبدأ نفاذه من هذا التاريخ ولو ان الدستور نشر بعد مصادقة المجلس التأسيسي عليه مباشرة لكان منح استثمار النفط يتطلب مصادقة مجلس النواب ومجلس الاعيان عليه بقانون.

ويأخذ الدستور بمبدأ الفصل بين سلطة الدولة ويأخذ بالتقسيم الثلاثي لها فهي: تشريعية وتنفيذية وقضائية ويقرر استقلال القضاء وان المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها ..والحكام لايعزلون الا في الاحوال المصرح بها في القانون .

فالسلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة ومجلس الامة يتكون من مجلس نواب منتخبين ومجلس اعيان لايزيد عددهم على ربع عدد النواب معينين من الملك، وهذا يعني ان الوزارة تختارهم ويصدر الملك، ارادة بتعيينهم لان الملك غير مسؤول فهو لايمارس سلطة ابتداء انما يمارس سلطته عن طريق وزرائه ويقرر الدستور مسؤولية الوزراء منفردين ومجتمعين امام مجلس النواب ويقرر الدستور ان لكل عضو في مجلس الامة حرية الكلام التامة فلاتتخذ اية اجراءات

قانونية ضده من اجل تصويت او بيان رأي في مداولات المجلس ومباحثاته ولايوقف ولايحاكم احد من اعضاء مجلس الامة مالم يصدر من المجلس الذي ينتسب إليه قرار بالاكثرية بوجود الاسباب الكافية لاتهامه او مالم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة .

((هذا هو نظام الحكم في العهد الملكي كما يقرره الدستور فهل كان واقع هذا الحكم منسجماً مع احكام الدستور وانعكاساً لاحكامه ؟ هل كان ذلك الحكم في واقعه يحترم حقوق وحريات المواطنين التي تقدمت الإشارة اليها ؟.

من المعلوم ان نظاماً للحكم يأخذ بمبدأ سيادة الامة ولكي يحقق هذه السيادة ينبغي عليه ان يأخذ بالوسائل التي من شأنها ان تمكن الامة من ممارسة هذه السيادة وحيث ان امة تعدادها بالملايين لايمكن ان تاخذ بنظام الديمقراطية المباشرة هذا النظام الذي عرفته اليونان بالقرون الاولى انما من الممكن لها ان تنتخب افرادها من ابنائها يمارسون هذه السيادة بالنيابة عنها أي ان تأخذ بالنظام النيابي فهذا هو الذي تقرر في العراق – كما رأينا في ما تقدم- فحرية الانتخاب اذن هي جوهر تحقيق ممارسة الامة سيادتها فماذا كان واقع الانتخاب في العهد الملكي في الوقت الذي اتحدث عنه ؟

اود ان اقول شيئاً قبل هذا كله.. ان ما سأذكره عن الانتخاب هو عن العهد الذي بدأ منذ اول انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي في سنة ١٩٢٤ ثم انتخاب النواب المجالس النيابية التالية له الى سنة ١٩٤٦ ففي هذه السنة صدر قانون جديد لأنتخاب النواب ثم انتخاب مجلس النواب سنة ١٩٤٦ والمجالس التالية له الى سنة ١٩٥٨ وفق احكامه، وفي ظل هذا القانون تمكن الناخبون في دوائر انتخابية متعددة من التعبير عن إرادتهم الحرة وانتخاب نوابهم الذين اختاروهم للنيابة..

× × ×

حرمان نائبين من الاشتراك بجلسات مجلس النواب في العهد الملكي

النائب شخص منتخب من جمهور الناخبين ليمثل الامة في مجلس النواب. ومجلس النواب مع مجلس الاعيان كان يسميهما دستور سنة ١٩٢٥ الذي سقط بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مجلس الامة. واذا كان هذا الدستور تضمن نصا يقول ان.. «للعراقيين حرية ابداء الرأي والنشر» (م١٢) فان احترام هذا النص كان اولى بالفئة الحاكمة ان ترعاه بالنسبة للنواب. والدستور ينص في المادة الستين منه ان «لكل عضو (في مجلس النواب والاعيان) حرية الكلام التامة في ضمن حدود وناظم المجلس الذي ينتسب اليه، غير ان ضيق الفئة الحاكمة في ذلك العهد بالاراء التي تبدي بنقدهم او بمعارضة ارائهم وافكارهم ومواقفهم وسياستهم امتد الى اعضاء مجلس النواب. ولم يعصم النواب من العقاب على رأي ادوه ما قرره لهم الدستور من حرية الكلام وابداء الرأي في الشؤون العامة.

واذكر للدلالة على هذا الذي اقوله حادثتين:

(الاولى) في ١١ آب (اغستوس) سنة ١٩٣٧ قتل الفريق بكر صدقي رئيس اركان الجيش الذي كان قد قام بانقلاب عسكري في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ سقطت به وزارة ياسين الهاشمي وحلت وزارته برئاسة حكمت سليمان. وفي ١٧ من اب استقالت هذه الوزارة وخلفتها وزارة برئاسة جميل المدفعي.

حلت وزارة جميل المدفعي مجلس النواب الذي كان قد تشكل في عهد وزارة حكمت سليمان وتشكل مجلس جديد للنواب عقد اجتماعه الاول في ١٩٣٧/١٢/٢٣ حيث القى الملك خطاب العرش الذي هو منهج الوزارة لسنة وفي الجلسة التالية التي انعقدت بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٩ نظر المجلس في «تقرير لجنة تحرير العريضة الجوابية على خطاب العرش» وسأل رئيس المجلس «هل يوجد من يطلب الكلام» فكان اول المتكلمين داود السعدي. نائب الكوت. وكان من جملة ما قاله «ان في العراق اليوم بعض النزعات التي لا نريد بقاءها ويجب ان نتكاتف على محوها، وقال ان الشيوعية «لا تبقي ولا تذر تهدد العراق بدولته واستقلاله وملكه ودينه وعائلته وماله وشرفه وجميع مقدساته فيجب ان نتكاتف بحزم لمحوها».

اسكت...اسكت!

ثم قال «اين اعمال الحكومة ومشاريعها لامحاء هذه النزعة...

يجب محو كل من يحمل فكرة الشيوعية. انا بالعكس ارى هذه الفكرة تساند من قبل الحكومة الحاضرة» (ص٩ من المحضر الرسمي المنشور ملحقا بالوقائع العراقية) نجد في هذا المحضر بعد هذا الذي قاله داود السعدي (ضرب على المنضدة بشدة واصوات اسكت.. ضجيج وصياح عال وضوضاء) داود السعدي. الكوت . مستمرا لدي دليل.

اصوات.. اسكت.. اخرس

داود السعدي. الكوت العفو اعتذر من المجلس واسحب كلامي ضوضاء وضرب على المناضد واصوات اسكت لا تتكلم يجب ان تخرج من القاعة) (ص١٠ من المحضر الرسمي) وتجد فيه في الصفحة ذاتها ان سلمان البراك نائب الحلة قال «طالما النائب داود السعدي قد اهان الحكومة بحضور المجلس فعليه اقترح اخراجه من المجلس واقدم اقتراحا بذلك.

معارضة غير نزيهة!

داود السعدي يخرج...

عقب ابراهيم كمال وزير المالية على الموقف وكان مما قاله «ان ممارسة داود السعدي كانت غير نزيهة انما تطاول بالكلام واهان الحكومة امام هذا المجلس الموقر فعليه اجده غير لائق للجلوس معكم في مجلسكم هذا.

قدم سلمان البراك. نائب الحلة. اقتراحا بطرد داود السعدي من المجلس وقدم توفيق السويدي وزير الخارجية اقتراحا قال فيه بما ان داود السعدي قد اهان المجلس والوزراء فاطلب من المجلس الموقر تطبيق المادة ١٢٠ من النظام الداخلي باخراجه مؤقتا لمدة الاجتماع»..

ايد الاقتراح مصطفى العمري وزير الداخلية وطلب محمود رامز التسامح وقال ان اهانة الوزارة لا تستوجب عقوبة الاخراج.. وضع رئيس المجلس الاقتراحين بعدم اشتراك داود السعدي في الجلسات مدة اجتماع المجلس بالتصويت مرة واحدة لانهما بمعنى واحد واعلن قبولهما (ص١٤ من المحضر الرسمي للمجلس).

والمادة ١٢٠ من النظام الداخلي للمجلس التي استند اليها القرار تنص على حرمان النائب مؤقتا من الاشتراك بجلسات المجلس في حالات نصت عليها المادة منها اهانة الوزراء.

× × ×

تعقيب على خطاب العرش

(الحادثة الثانية) وقعت في سنة ١٩٤٨ ففي جلسة ١٩٤٨/١٠/٢٨ تليت الصيغة المقترحة من لجنة تحرير العريضة الجوابية على خطاب العرش. وخطاب العرش يعتبر منهجا للوزارة لسنة قادمة.

عقب بعض النواب على خطاب العرش في هذه الجلسة وفي الجلسة التي تلتها والتي انعقدت بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣.

كان من جملة ما قاله عبد الرزاق الشيخلي. نائب بغداد . ما خاطب به رئيس الوزراء وكان مزاحم الباجه جي بقوله له «لو كانت هناك حياة ديمقراطية لما اتيت الى هذا المجلس وجاء في اقواله تعبير «الفئة الضالة الحاكمة» وقال عن خطاب العرش ان هذا الخطاب المزخرف اوحي به الى رئيس الوزراء جون بول».

كان من رد الفعل لدى بعض النواب على اقوال عبد

مصطفى العمري

ومع ان الموافقة على الدستور تمت عليه من قبل المجلس التأسيسي فانه لم ينشر ويبدا نفاذه الا بعد ثمانية اشهر وفي هذه الفترة منح امتياز استثمار النفط الى (شركة النفط التركية) وخول وزير الاشغال والمواصلات التوقيع على اتفاقية منح الامتياز وقد تم ذلك في الرابع عشر من آذار سنة 1925 . وبعد اسبوع نشر القانون (الدستور) ليبدأ نفاذه من هذا التاريخ ولو ان الدستور نشر بعد مصادقة المجلس التأسيسي عليه مباشرة لكان منح استثمار النفط يتطلب مصادقة مجلس النواب ومجلس الاعيان عليه بقانون.

ويأخذ الدستور بمبدأ الفصل بين سلطة الدولة ويأخذ بالتقسيم الثلاثي لها فهي: تشريعية وتنفيذية وقضائية ويقرر استقلال القضاء وان المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها ..والحكام لايعزلون الا في الاحوال المصرح بها في القانون .

الرزاق الشيخلي ان اقدم ثلاثة نواب هم احمد العامر . نائب البصرة. وعبد المجيد عباس. نائب المنتفك وجميل الاورفلي. نائب ديالى. اقتراحا تحريريا بمنع عبد الرزاق الشيخلي من حضور جلسات المجلس لنهاية الدورة غير الاعتيادية. وعقب عبد الرزاق الظاهر نائب بغداد على الاقتراح بان يكتفي باعتذار من عبد الرزاق الشيخلي وقال رئيس المجلس انه طلب من عبد الرزاق الشيخلي ان يعتذر فلم يقبل.

محمد حديد

قال حسن عبد الرحمن. نائب البصرة. ان عبد الرزاق الشيخلي لم يقصد اهانة احد في هذا المجلس وطلب تأجيل النظر في اقتراح النواب الثلاثة حتى تهدأ النفوس.

وايد جلال بابان. وزير المواصلات والاشغال فرض عقوبة على عبد الرزاق الشيخلي

× × ×

مطلوب عقوبة اكبر!

وقال مزاحم الباجه جي رئيس الوزراء انه يرجو من المجلس العالي ان ينظر الى الامر بشدة واذا كانت هناك عقوبة في النظام الداخلي اكثر من (عقوبة المنع من حضور الجلسات) ارجو ان يلجأ اليها المجلس.

عارض اقتراح النواب الثلاثة حسين جميل نائب بغداد وكان مما قاله ان عقوبة الحرمان من حضور جلسات المجلس تعني حرمان النائب من حق التمثيل الشعبي التي انتخبه الناخبون للقيام بها والاختلاف في الرأي في هذا المجلس مفترض فلكل نائب رأيه وطريقته في التفكير واسلوب في التغيير.. فيجب ان نقبل كل قول يعبر عن رأي قائله.

وتكلم في هذا الموضوع ذيبان الغبان نائب بغداد وكان من جملة ما قاله «ان النظم الديمقراطية جعلت كل نائب حر في ابداء رأيه.. واذا كان النائب قد وجه تهمة لفخامة رئيس الوزراء فعلى فخامته ان يرد التهمة.. ان النائب يمثل الامة فطرد النائب لا يكون الا لجريمة مهمة معينة.

وتكلم في الموضوع محمد رضا الشبيبي نائب بغداد فتلا المادة ١٢٠ من النظام الداخلي وفيها الافعال التي يمكن معها حرمان النائب الحضور للجلسات وقال ان امراً من الامور التي عددتها المادة لا تنطبق عليها اقوال النائب عبد الرزاق الشيخلي.

وقال محمد حديد. نائب الموصل «سبق لفخامة رئيس الوزراء وقال ان جلسة سابقة علينا الاقتداء بالدول الديمقراطية وخير ما يقتدى به هو النظام البرلماني والبرلمان الانكليزي نفسه فهناك تتسع الصدور الرحبة ازاء الانتقادات مهما تكن لاذعة واكثر مما قاله عبد الرزاق الشيخلي لان رحابة الصدر هي التي تفسح المجال للمجادلة والمناقشة..

× × ×

بادرة خطيرة

وقال علي كمال. نائب السليمانية. ان منع النائب من حضور الجلسات بادرة خطيرة ولا يجوز اخراج النائب من جلسات المجلس على ما بدر ووقع.

وقال ابراهيم الشابندر. العمارة. ان كلمات عبد الرزاق الشيخلي غير واضحة وربما كانت كلماته عامة واري ان يسمح للنائب ان يسأل عن اقواله هل انه قصد جهات معينة او كلمة سياسية.

قدم عبد المنعم الرشيد. نائب الحلة. اقتراحا بالاكتفاء بالمذاكرة وقبل ان يوضع هذا الاقتراح بالتصويت عقب عليه حسين جميل نائب بغداد فقال ان النائب الذي يدور حوله موضوع الاخراج لم يتكلم حتى الان وقد طلب الكلام فعلا فاري ان تعطى له فرصة للتكلم دفاعا عن نفسه قبل ان يقبل الاقتراح لان قبول الاقتراح قبل ان يتكلم معناه حرمانه من حق الدفاع.

غير ان هذه الملاحظة لم تجد باعطاء عبد الرزاق الشيخلي حق الكلام ووضع الرئيس اقتراح الاكتفاء بالمذاكرة بالتصويت واعلن قبوله.

وقدم خمسة نواب هم محمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر وحسن عبد الرحمن وفائق السامرائي اقتراحا بان يكون التصويت على اخراج النائب عبد الرزاق الشيخلي بطريقة تعيين الاسماء.

اودعناكم!

هنا نجد في المحضر ان عبد الرزاق الشيخلي قال «المجلس الذي لا يسمح لمتهم ان يدافع عن نفسه يترك اودعناكم وترك الجلسة.

ومنع الرئيس اقتراح التصويت على حرمان عبد الرزاق الشيخلي من حضور جلسات المجلس بطريقة تعيين الاسماء بالتصويت وقبل.

وجرى التصويت بهذه الطريقة وهنا ترك اكثر المعارضين الجلسة.

ثم اعلن الرئيس نتيجة التصويت بان الموافقين على حرمان النائب من حضور جلسات المجلس ٦٩ نائبا والمخالفين ثلاثة والغائبين عن الجلسة ٦٢ نائبا.

مجلة الف باء 1983

وثائق العهد الملكي

ماذا وراء الاستقالة الاجماعية من مجلس نواب عام 1950؟

تصرفات يقصد من ورائها خنق صوت المعارضة

تعد استقالة 37 نائبا من مجلس النواب العراقي في مطلع الخمسينيات من اهم ةالاحداث السياسية التي وقعت في العراق الملكي.. بل ابرزها تأثيراً على مجريات الحياة الحزبية فيما بعد.

ففي السابع من اذار عام 1950 تقدم عدد من رجال الاحزاب المعارضة الاعضاء في المجلس النيابي باستقالتهم لاسباب وبواعث تتصل بتطبيق الاسس التي قام عليها اسلوب الحكم البرلماني في البلاد.

عبد الجبار الجومرد

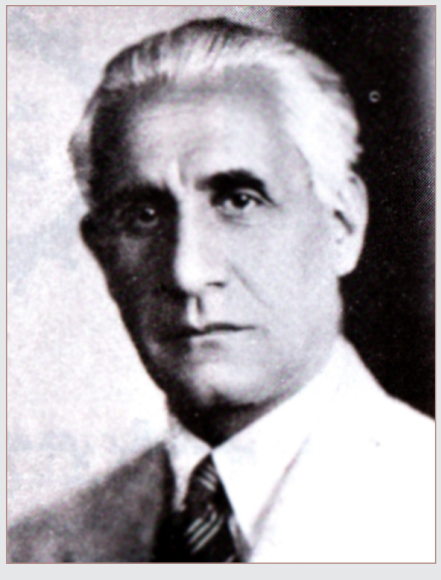

مزاحم الباجه جي

خصوصة شخصية

×واتضح للنواب المستقيلين ان قيامهم بواجباتهم اصبح امرا متعذرا بسبب موقف زمرة ضاق ذرعها بالحجج الدامغة، والمنطق السليم وعيل صبرها عن مواجهة الحقائق التي تثار من ناحية النواب المعارضين، فلجأت الى تلك الوسائل الشاذة والى ضروب من التحدي والاستفزاز تحولت بسببها الخصومة السياسية الى خصومة شخصية رخيصة اخلت بهيبة السلطة التشريعية واجحفت بحق المجلس النيابي، وقد ذهبت هذه الفئة الى ابعد الحدود في دعم تصرفات المسؤولين وتأييد السلطات التنفيذية كائنة من كانت تلك السلطات بالتحيز المغرض وطورا بالاخلال باحكام النظام الى غير ذلك من تصرفات لاهداف للقائمين بها الا التوصل الى امور لاصلة لها مطلقا بالمصلحة العامة.

وفيما يلي نص الاستقالة التي رفعوها الى رئيس مجلس النواب.. "تعتبر الامم الحية مجالسها النيابية معاقل حرياتها وحصنها السياسي الحصين ، له قداسته وحرمته.

وعندما شرفتنا الامة بتمثيلها في هذه الندوة اقسمنا اليمين الدستورية على القيام بواجباتنا النيابية، اما وقد ثبت لنا للرأي العام من سير المناقشات في المجلس ان هناك خطة مدبرة للحيلولة دون تمكنها من اداء هذه الواجبات، تارة بمقاطعة الخطباء واحداث الضجيج وحرماننا حقنا في ابداء الرأي فضلا عن صدور عبارات نابية تلحق اهانة بمجلس الامة بمجموعه مما يخالف التقاليد البرلمانية وطورا في عدم تطبيق احكام النظام الداخلي بالحيدة المطلوبة.

يجري ذلك كله في وقت نشعر بأن البلاد مقبلة على مرحلة سياسية خطيرة واحداث تتصل بكيانها وكرامتها ومصيرها مما جعلنا نعتقد ان هذه الاساليب وتلك التصرفات يقصد من ورائها خنق صوت المعارضة واضاعة الهدف الاسمي من قيام نظام برلماني سليم ذلك الهدف الذي بذل الشعب العراقي في سبيل الوصول اليه ما بذل من تضحيات جسيمة في الارواح والاموال.

فهذا ما دفعنا الى ان نعلن اننا لانتقبل هذا الوضع ولا نتحمل مسؤولية اهانة الامة بالاعتداء على كرامة مجلسها، لذلك نتقدم باستقالتنا من النيابة لنرجع للامة امانتها.

اما النواب الذين وقعوا هذه الاستقالة فهم الذوات الذين ندرج اسمائهم ادناه حسب الحروف الهجائية:

١-اركان عبادي (الديوانية).
٢-اسماعيل الغانم (بغداد).
٣-برهان الدين باش عيان (البصرة).
٤-جعفر البدر (البصرة).
٥-جميل صادق (البصرة).
٦-حربي المزعل (المنتفك).
٧-حسن عبد الرحمن (البصرة).
٨-حسين جميل (بغداد).
٩-خدوري خدوري (بغداد).
١٠-خطاب الخضيري (الكوت).
١١-داود السعدي (بغداد).
١٢-ذيبان الغبان (بغداد).
١٣-رفائيل بطي (بغداد).
١٤-ريسان الكاصد(المنتفك).
١٥-سعدون الم شلب (المنتفك).
١٦-صالح شكارة (الديوانية).
١٧-عارف قفطان (الدليم).
١٨-عبد الجبار الجومرد (الموصل).
١٩-عبد الرحمن الجليلي (الموصل).
٢٠-عبد الرزاق الحمود (البصرة).
٢١-عبد الرزاق الشيخلي (بغداد).
٢٢-عبد الرزاق الظاهر (بغداد).
٢٣-عبد الكريم كنه (بغداد).
٢٤-عبيد الحاج خلف (الكوت).
٢٥-علي حيدر سليمان (اربيل).
٢٦-علي ممتاز (بغداد).
٢٧-فائق السامرائي (بغداد).
٢٨-محمد حديد (الموصل).
٢٩-محمد رضا الشبيبي (بغداد).
٣٢-نجيب الصائغ (الموصل).
٣٣-نصرت الفارسي (بغداد).
٣٤-هاشم بركات (البصرة).
٣٥-يوسف المولى (بغداد).

وقدم كل من النائبين عبد العزيز القصاب (بغداد) ونجيب الراوي (الدليم) استقالتيهما منفردين

عبد الرزاق الشيخلي

نصرت الفارسي

تضامنا مع المعارضة.

جو حماسي

×لقد حدث في جلسة المجلس النيابي المنعقدة في ٦ اذار ١٩٥٠ بين بعض النواب المعارضين وبين البعض من المؤيدين مشادة لم تكن الاول من نوعها، بل تكررت منذ حمل مزاحم الامين الباجه جي رئيس الوزراء، انذاك –لواء التهجم على المعارضة، وشجع المؤيدين على متابعته في طريقه هذا، ولم يكن حزب الاستقلال موضع تهجم قط في المجلس الا في عهد وزارة الباجه جي، ومن قبله شخصيا"!!

واثر تلك المشادة تنادى بعض نواب المعارضة بوجوب ترك الجلسة وبادر بعضهم الى كتابة استقالة جرى التوقيع عليها في مكتبة المجلس وتجاه طلب الموقعين تضامن نواب حزب الاستقلال معهم في التوقيع.

×وفي الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم ٦ اذار اجتمعت الهيئة التنفيذية لحزب الاستقلال فبين نواب الحزب ان المعارضين يرون في عدم اشتراكهم معهم في التوقيع على الاستقالة خذلانا لهم، فخول الحزب نوابه الاشتراك في الاستقالة "تضامنا مع زملائهم"..

وكانت الهيئة التنفيذية للحزب قد اطلعت على مسودة الاستقالة الموقعة في مكتبة المجلس فارتأت الهيئة ان يوضح فيها ما يأتي:

اولا–انها لم تكن بسبب تلك المشادة التافهة!

ثانيا– ان لايفهم منها عدم عودة النواب الى المجلس، بل يرجع الى الامة في امانتها حالة قبول الاستقالة.

وحرصا على عدم ضياع هذين المعنيين، فقد صيغت عبارتان تتضمنانهما وادخلتا في مسودة الاستقالة، ونقل صورة المسودة مصححة رفائيل بطي، وذهب نواب الحزب للاجتماع بزملائهم.

×لماذا عاد نواب الحزب من الاجتماع علمت الهيئة التنفيذية بأن صيغة جديدة قد وضعت من قبل لجنة ضمت عددا من المجتمعين، وجرى التوقيع عليها حالا، وفي جو ملتهب من الحماسة، وكان اهم ما يعني حزب الاستقلال تثبيت كون اشتراك نوابه في الاستقالة تثبيت كون اشتراك نوابه في الاستقالة انما كان من باب "التضامن" ..وان الاستقالة لا تنصب على المشادة التافهة، فنشرت جريدة "لواء الاستقلال" الناطقة بلسان الحزب، في عددها المرقم ٩٢٠ الصادر يوم الثلاثاء ٧ اذار ١٩٥٠ خبرا تضمن هذا الايضاح وبعنوان "قرار حزب الاستقلال بشأن تضامن ممثليه في المجلس النيابي مع زملائهم المعارضين في الاستقالة من المجلس".

×رفض المجلس النيابي الاستقالة هذه، وقيل ان ذلك الرفض انما كان (مجاملة)!!

فلم يسترض المستقيلون اذن بأي شكل كان، فكان من الطبيعي ان يبادروا الى الاجتماع في يوم ذلك الرفض ويقرروا تقديم استقالة اجماعية.

×ووجد حزب الاستقلال بعد ذلك الرفض الشكلي انه قد اصبح طرفا في الموضوع فلم يبق امام نوابه الا الاصرار على الاستقالة، فأما ان ترفض فيعودوا الى الشعب نفسه، فما ارادوا التخلي قط عن حمل الامانة، وانما ارادوا ارجاعها ثانية فأما ان توكل اليهم فيعودوا الى المجلس او انها توكل الى غيرهم فيحلوا محلهم!

×وبالرغم من القناعة هذه فقد بسط محمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال رأي بعض الساسة ومنهم جميل المدفعي بعدم صحة الاصرار على الاستقالة، وذلك في اجتماع عقد بين عدد من ممثلي الكتل والهيئات في دار محمد حديد حضره كا من صاحب الدار ونصرت الفارسي وحسين جميل وعبد الرزاق الظاهر والدكتور عبد الجبار الجومرد ومحمد مهدي كبه..

فما كاد رئيس حزب الاستقلال ينقل هذا الراي حتى تساءل الدكتور عبد الجبار الجومرد، عن حقيقة موقف الحزب وهل نوى التراجع وعدم الاصرار على الاستقالة؟ وأبدى الدكتور الجومرد رأيه في ضرورة الاصرار، فأيده بذلك الحاضرون عدا نصرت الفارسي الذي انفرد في تأييد رأي جميل المدفعي.

استقالتان في وقت واحد

×والواقع ان الرأي القائل بوجوب الاصرار على الاستقالة لم ينفرد به حزب الاستقلال، بل كان له انصار متحمسون اكثر ولاسيما في الجبهة الشعبية.

وتأخر البت في امر الاصرار على الاستقالة، او عدم الاصرار اياما، وقد ظهرت اراء كان يجب ان تبسط اولا ولاسيما فيما يتعلق بوضع المستقلين، فهم هم هيئة؟.. وهل يقررون باكثرية تتبعها الاقلية؟.. الى غير ذلك!

وليس بين المستقيلين من لم يسبق له العلم بان حزب الاستقلال كان مصراً على عدم ارتباط نوابه بأية هيئة برملنية تتخذ قراراتها باكثرية تتبعها اقلية لان عضو الحزب مقيد بحزبه ولن يلبث ان يجد نفسه حائرا بين رأيين احداهما بمقتضى رابطته الحزبية –والاخر بهذه الاكثرية غير الحزبية فأما ان يستقيل من الحزب اذا خالف رايه او ينسحب الحزب من هذا التكتل او ان يستسلم ويفقد ارادته ويتابع اراء غيره.

×لقد شعر نواب الحزب ان تأخير الاستقالة الثانية سيضعفهم يوما بعد اخر –كما يضعف المستقيلين جميعا في نظر المجلس والرأي العام معاً. صارح نواب الحزب زملاءهم المستقيلين بأنهم مخولين بالتوقيع على الاستقالة الثانية ان كان ثمة ما يشبه الاجماع على ذلك فان لم يحصل فللحزب ان يتخذ الموقف الذي يرتأيه، وعلى هذا انتهى ما بين الحزب وبين المستقيلين وقرر تقديم نوابه استقالتهم منفردة.

مجلة الحضارة في عددها الاول
1989

من هم مرشحو الجبهة الوطنية للانتخابات النيابية؟

عبد الكناني

البصام

طه الهاشمي

في بداية الخمسينيات وفي اوج المد الوطني المناهض للاحلاف والتكتلات المحورية التي اخذت تنتشر في انحاء من العالم ولاسيما في قارتي آسيا وافريقيا ومنها حلف بغداد الذي كان يعد من اهم الاحلاف او التحالفات الدولية في المنطقة والذي هو في الحقيقة حاجز او ستار او عائق امام الحركات اليسارية والتوجهات اليسارية لرجال العراق ومعوق كبير بوجه التغلغل الشيوعي في المنطقة، حاول العديد من رجال العراق (مدنيين وعسكريين) وشخصياته السياسية والاجتماعية حتى الثقافية تأسيس كتل او جبهات معارضة لتوجهات الدولة والى السياسات التي تقف بالضد من التطلعات الوطنية بعضها لاجل الانتخابات واخرى لاجل بناء مواقف سياسية وطنية لخلق تيار معارض ورأي عام عراقي لافشال اية نيات لرهن البلاد باحلاف وتكتلات دولية الغاية منها تمرير المخططات الاستعمارية والترويج للافكار العنصرية ومحاربة المشاعر الوطنية التي كانت تتزايد في الاوساط الشعبية العراقية بفعل قوة التدخل الاجنبي التي تتحكم بمصير البلاد وسياساته علاوة على استعدادها لقمع وافشال المحاولات والاعمال التي تندرج في خانة مقاومة ومقارعة اليد الاجنبية العابثة بالبلاد والتي تعمل بالخفاء بمواجهة الدعاوى التي تواجه مثل تلك المخططات التآمرية وحاولت مجاميع وطنية عدة تأسيس جبهات انتخابية او كتل سياسية تجمع بعض التيارات والاحزاب السياسية وتنسيق مواقفهم وحركتهم فضلا عن العناصر المستقلة.

ومن تلك المجاميع الوطنية التي حاولت او انظمت الى جبهة لتنسيق مواقفها وبلورة توجهاتها لخوض الانتخابات النيابية، مجموعة الشخصيات الوطنية ذات التاريخ المعروف في البلاد (عسكريين ومدنيين) حيث اتفقوا على تأسيس جبهة سياسية باسم الجبهة الشعبية ضمت عددا مهما من الشخصيات العراقية من ابرزهم (طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي ومحمد رضا الشبيبي ونصرت الفارسي وصادق البصام وكامل الجادرجي وجعفر حمندي وعبد المهدي ظاهر وبرهان الدين باشا اعيان وعارف قفطان وصالح سشكارة وعبد الرزاق الظاهر وخدوري وحسن عبد الرحمن وجميل صادق وجعفر البدر وخطاب الخضيري ومحمود الدرة ونجيب الصايغ وعبد الرزاق الحمود وعبد الجبار الجومرد وعبد الرحمن الجليلي وعبد الرزاق الشيخلي) وغيرهم.

غير ان وزارة الداخلية اعترضت على طلب التاسيس الذي تقدمت به هذه الجبهة في ١٩ نيسان ١٩٥١ وذلك لان الجبهة مؤلفة من احزاب وحركات وافراد وهيئات وليس من عدة اشخاص كما يذكر محمود الدرة عضو الهيئة المؤسسة للجبهة الشعبية في كتابه (من تاريخ الحركة الوطنية العراقية) والذي يذكر في المقابل ايضا ان الجبهة الوطنية المتحدة التي تشكلت سنة ١٩٥٤ وهي جبهة انتخابية ضمت حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والشيوعيين من العمال والطلاب والمحامين الى جانب المستقلين خاضت الانتخابات بسبعة وثلاثين مرشحا فاز منهم (١١) مرشحا وهم كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومجيد خدوري وعبد الجبار الجومرد ونو النون ايوب ومحمد حديد ومحمد صديق شنشل والمفكر الكردي مسعود محمد وجعفر البدر، وقد اجيزت على الرغم من انهاء وضعت ميثاقا للجبهة من ثماني نقاط من اهمها رفض المساعدات العسكرية الامريكية التي يراد بها تقييد سيادة العراق وربطه بالتحالفات العسكرية والاستعمارية.

ان التناقضات والاخطاء التي كانت تقع فيها الجبهات الرسمية عديدة وكثيرة وتعكس تحكم حكومي وسياسي في العملية الانتخابية والمشروع الديمقراطي حيث كان بامكانها عرقلة اي مشروع وطني ديمقراطي حقيقي باعذار وحجج عديدة وهي بذلك تؤكد على ان العملية السياسية والمشروع الديمقراطي مرتبط بالظروف والاوضاع داخليا وخارجيا فضلا عن الاصابع السرية الاجنبية التي تعمل في الخفاء لترتيب اوضاع تتفق وتتلاءم مع الاوضاع الدولية والوضع في المنطقة العربية والشرق الاوسط. وهو نهج كان سائدا في العديد من البلدان العربية، اذ ان السراي كان المطبخ الاول لتوجهات البلاد وقد شاهدنا وعرفنا بعض من تلك الطبخات التي جرت في سرايا بعض البلدان التي ظلت مرتبطة بالجهات الاجنبية لاسيما التي كانت مستعمرة لتلك البلدان وهي لم تكن تناقضات بل اساليب متبعة على وفق الحالة السياسية السائدة وهو ما كان يجري في العراق كذلك اذ ان التحكم الاجنبي كان واضحا ومن دلائله واشاراته تلك التدخلات في القوائم الانتخابية والكتل والتيارات والجبهات.. وما حدث مع الجبهة الشعبية ما هو الى انعكاس وتجسيد فعلي لذلك الدور وتلك السطوة للجهات الاجنبية والخارجية.. وهي حالة من حالات كثيرة سجلت في تاريخ العراق المعاصر وبالذات تلك الحقب التي كان للمستعمر فيها الدور الخطير والعامل الحاسم.. ولكنها مع ذلك اكدت على ان رجال العراق الغيارى كانوا اصحاب مواقف وطنية جلية وحاضرة وشجاعة ولم يقبلوا الضيم والاستعباد ومارسوا المعارضة السياسية الحضارية وخلقوا حشدا شعبيا كبيرا حتى انتزعت الحقوق المشروعة كاملة.

أجمل البنايات في مدينة الكوت 1925

ذاكرة عراقية

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير
فخري كريم

التحرير : علي حسين
التصميم : نصير سليم التصحيح اللغوي : يونس الخطيب